www.kassioun.org

1096

الاثنين 14 تشرين الثاني 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

المطلوب: مضاعفة الأجور 12 مرة!

يثار هذه الأيام مجدداً موضوع «البدل النقدي»، والذي يُقال إنه سيجري توزيعه بدلاً عن الدعم؛ أي سيتم إلغاء سياسة الدعم نهائياً ورسمياً، ليس فقط عبر ما تم فعلاً حتى الآن من تخفيض هائل للدعم في كل القطاعات، بل ووصولاً إلى إنهائه كلياً.

قبل أي نقاش لقيمة البدل النقدي المزعوم، ينبغي تثبيت حقيقة، أنه حتى لو كانت قيمة ذلك البدل مساوية تماماً لقيمة ما تبقى أساساً من دعم، فإنّ التضخم المستمر وارتفاع الأسعار المستمر، سيعني أنّ البدل المفترض ستتبخر قيمته بعد أشهر قليلة من إقراره.

النقاش الأهم، ينبغي أن يكون مرتبطاً بالحد الأدنى للأجور وعلاقته بمستوى المعيشة؛ فمن يُريد رفع الدعم عليه أولاً أن يحل المشكلة الأساسية التي كانت سياسة الدعم منذ اللحظة الأولى تعبيراً عنها: مشكلة عدم قدرة الأجور على تغطية تكاليف معيشة الأسر.

وكي يكون الكلام ملموساً أكثر، فإنّه وفقاً لمؤشر قاسيون الربعي في آخر إصدار له، فإنّ الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة مكونة من 5 أفراد هو 2,234,339 ل. س، والحد الأدنى للأجر ما يزال عند حدود 93 ألف ليرة سورية.

ينبغي للحد الأدنى للأجر أنْ يحقق الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وعليه فينبغي أن يتم حساب وسطي مستوى الإعالة ضمن الأسرة السورية «أي عدد الأفراد العاملين بأجر ضمن أسرة من 5 أفراد».

رقم الإعالة الوسطي في سورية، كان عام 2010، بحدود 1,4؛ ويمكن القول اليوم: إنّ معدل الإعالة قد ارتفع نتيجة تدهور الظروف، حيث بات من الممكن الافتراض أنّ معدل الإعالة لأسرة من 5 أفراد بات 2 بدلاً من 1,4 «أي أنه وسطياً، في كل أسرة سورية، من 5 أفراد يعمل فردان لتأمين إعالة الأسرة».

وعليه، فإنّ القوانين التي ينبغي أن يحسب ضمنها الحد الأدنى للأجور والحد الوسطي والحد الأعلى، هي بالشكل التالي: الحد الأدنى للأجور = الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة ÷ نسبة الإعالة، الحد الوسطي للأجور = الحد الأدنى للأجور × 3,5، الحد الأعلى للأجور = الحد الأدنى للأجور × 7.

وينبغي أن يعاد حساب كل هذه الحدود بشكل دوري «كل ثلاثة أشهر مثلاً» ربطاً بتغير مستوى المعيشة، أي ربطاً بتغير الأسعار، وهذا يعني: أنّ الأجور ينبغي أن تتغير آلياً مع تغير مستوى المعيشة.

على أساس الوقائع الحالية، فإنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى للأجور = 1,117,169 ليرة سورية، الحد الوسطي للأجور = 3,910,093 ليرة سورية، والحد الأعلى = 7,820,186 ليرة سورية.

إنّ تحديد الاستهداف الموضوعي لسلم الأجور بحيث يضمن كرامة الناس بشكل فعلي، هو ضرورة قصوى، في كل ظرف، وفي الظرف الحالي أكثر من أي وقت آخر؛ لأنّ هذا التحديد يكشف البون الشاسع بين الكلام العام المرسل عن سوء الأحوال المعيشية وضرورة تحسينها، وبين الوقائع المرة. وكذلك، فهو يبين الحجم الحقيقي لأي حديث عن رفع الأجور، ناهيك عن توضيح حجم المأساة المسماة بـ «الدعم النقدي» بديلاً عن العيني؛ إذ إنّ المطلوب هو تحقيق هذه الأرقام، وليس تقديم صدقات رمزية، الغرض منها تغطية استمرار وتعمق وتعاظم عملية نهب أصحاب الأرباح لأصحاب الأجور.

وفقاً لهذه الأرقام، فإنّ الزيادة المطلوبة على الحد الأدنى للأجور الحالي هي: 1,024,199 ليرة سورية، أو يمكن القول: إنّ المطلوب هو زيادةً تضاعف الحد الأدنى الحالي 12 مرة... وإذا سأل سائل: ومن أين يمكن تحقيق زيادة بهذا المقدار؟ فالإجابة واضحة ومائلة أمام أعين الجميع: المصدر هو الجيوب المتخمة لأصحاب الأرباح، أي أنّ زيادة الأجور ينبغي أن تكون أداة في إعادة توزيع الثروة من أصحاب الأرباح باتجاه أصحاب الأجور، وينبغي أن تكون زيادة حقيقية من مصادر حقيقية، وقطعاً ليست زيادة تضخمية عبر الألاعيب المالية، وعبر طباعة مزيد من النقود.

من الواضح تماماً، أنّ اليد العليا ضمن المنظومة القائمة ليست يد أصحاب الأجور، بل يد أصحاب الأرباح، ولا يمكن أن يُنتظر من هذه المنظومة إلا مزيد من تدمير أصحاب الأجور ومصالحهم ومعيشتهم... وإيقاف التدهور هذا، بما فيه عبر ألاعيب «البدل النقدي» وغيرها، له طريق واحد هو: التغيير الجذري الشامل ابتداءً بتنفيذ القرار 2254 كاملاً.

ما الذي تعنيه إعادة طرح مسألة «الدعم» النقدي في سورية؟ [12]

شؤون عمالية

المخدّرات والطبقة العاملة

04

ملف «سورية 2022»

توجهان حول الوجود الأمريكي في سورية...

06

شؤون محلية

بيع الأصول.. بين البيان الحكومي ودعوات البعض!

08

شؤون عربية ودولية

الفلسطينيون يتقدمون نقطةً تلو أخرى

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

فوق الموته عصة قبر

يقول المثل الشعبي «فوق الموتة عصة قبر» وهذا المثل ينطبق إلى حد بعيد على ما وصل إليه العمال في أوضاعهم المعيشية والحياتية وتأتي عصة القبر بما يلاقيه العمال من تهديد سافر بأن يصبحوا في «ليلة ما فيها ضو قمر» في الشوارع يتسكعون باحثين عن عمل ولكن أين سيجدون العمل وكيف سيجدونه؟ أسئلة على لسان العمال المصروفين من عملهم ليس بسبب باب العقوبات في قانون العمل وليس لضعف إنتاجيتهم أو سوء أخلاقهم لا سمح الله بل لأسباب خارجة عن إرادتهم وإرادة صاحب عملهم.

في كل يوم تقريباً تعلن الحكومة عن جملة قرارات مفادها ألّا تبقي في جيوب الشعب السوري قرشاً واحداً ومن ضمنهم أصحاب المعامل والفعاليات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج حيث عملت الحكومة على طرح حلول خلبية في تأمين الطاقة منها الخطوط الذهبية «الكهرباء»، ورفع أسعار المشتقات النفطية الصناعية المازوت والفيول واستتبعتها بشعار الإصلاح الضريبي وهو فرض إتاوات باهظه يصل بعضها للمليارات من الليرات السورية وهذه الضرائب الباهظة جعلت أصحاب المعامل يفكرون بطريقة أهون الشرّين وهو إغلاق المعمل وتسريح العمال وقد تم إغلاق عشرات الشركات مؤخراً حسب تصريح لغرفة الصناعة.

واضح من الإجراءات الحكومية أنها تريد ملء خزائنها التي قاربت على النفاد وهذا ما عبّر عنه أحد أركانها العاملين في مجال الضرائب معلناً السير قدماً بهكذا سياسة مالية ضرائبية وهي سياسة غير محسوبة العواقب وفي الاتجاه غير الصحيح وستحمل هكذا سياسة ضريبية وهي باتجاه واحد مخاطر كبيرة اجتماعية وسياسية واقتصادية ولن تكون أثارها محدودة.

البطالة سيرتفع منسوبها وقطاع الإنتاج سيخسر مواقعه وإمكاناته بل خسر بتلك القرارات والإجراءات المعلن عنها وبهذا سيتعزز دور قوى الفساد والنهب الكبيرين حيث سيطورون آلياتهم في نهب ما تبقى من ثروة، وهم خارج المساءلة سواء القانونية منها أم الضريبية، وهذا يعني زيادة تراكم الحطب الذي يعيد إنتاج الأزمة، أي أن تبقى البلاد والعباد في الأزمة المستعصية إلى هذه اللحظة عن الحل المفترض أن يكون حلاً يؤمن مصالح الشعب السوري، ومنها حقه في ثروته التي تنهب على عينك يا تاجر.

استغلال مضاعف للعاملات

في ظروف الأزمة اضطرت الكثير من النساء للنزول إلى سوق العمل نتيجة لفقدان المعيل الوحيد الرجل أو بسبب تدني مداخيل الكثير من العائلات بسبب مستوى الأجور والرواتب الهزيل الذي لا يسد سوى 3% من متطلبات المعيشة مما أجبر الكثيرات على العمل، ولكن هؤلاء لا يملكن أية خبرة بأي مجال أو أعمال ولا يملكن شهادة دراسية تؤهلهن للعمل بها، فلجأن إلى المعامل ومصانع الألبسة والمشاغل الصغيرة ومنهن من اتجهن للعمل خادمات وصانعات في البيوت أو بائعات في الأسواق أو مندوبات مبيعات.

■ ميلاد شوقي

ليس هناك أية حقوق لهن

ونتيجة لقلة خبرتهن بالعمل وأساليبه وشروطه وتعليمهن المتدني فقد وقعن فريسة لأرباب العمل حيث مارسوا عليهن أكبر استغلال من خلال العمل لساعات طويلة وبرواتب هزيلة ومن دون تسجيلهن في مؤسسة التأمينات ولا تستطيع أي منهن الاعتراض على ظروف عملها بسبب خوفها المستمر من الطرد والبحث عن عمل مرة أخرى وهي فرصة قد لا يحصلن عليها مرة أخرى.

معاناة مضاعفة

ناهيك عن معاناتهم مع أبنائهن بسبب انشغالهن بالعمل طوال اليوم والذي يسبب مشكلات عائلية واجتماعية شتى وخصوصاً أن أغلب المنشآت لا تلتزم بقوانين العمل وليس لديها دور للحضانة أو وضع نظام خاص للمرأة الحامل أو مراعاة الوضع الخاص للمرأة التي لديها أولاد صغار.

جل اهتمامهن وتركيزهن على الأجر البسيط والمتواضع الذي يحصلن عليه لإعانة أسرهن ولو بالقليل، ونتيجة لكونهن غير مؤهلات للعمل ولا يعلمن كيف تكون علاقة العمل وكيف يجب أن تكون وبسبب قلة خبرتهن بالحياة فهن يتعرضن في الكثير من الحالات إلى حوادث التحرش والاستغلال الجنسي وخاصة تلك الفئة التي لا يوجد من يساندها في العائلة أو فقدانها المعيل والسند كما يسمونه، فيقعن ضحية الاستغلال الجنسي من قبل رب العمل وربما تصدق البعض منهن الكلام المعسول لرب العمل أو صاحب المنشأة الذي يعيشها في وهم أنها ستتخلص من الفقر والحاجة والعمل إذا لبت له رغباته وربما يصل بالبعض بوعدها بالزواج ولكن بالسر ويقوم بتطليقها بعد شهر أو شهرين «أي زنا تحت غطاء شرعي».

هذا عدا عن حالات التحرش التي لا تحصى والتي تتعرض لها العاملات واستغلال لمظهرهن وخاصة ذوات الأعمار الصغيرة وهن عبارة عن وسيلة ترويج للبضاعة وجلب الزبائن خاصة في بعض المهن كمندوبات المبيعات أو عاملات في محلات التجزئة.

ما الحل؟

محاربة هذه المظاهر والتي للأسف باتت طبيعية في حياتنا تتطلب أولاً وقبل كل شيء وقوف اتحاد العام لنقابات العمال واتخاذه موقف المدافع عن هؤلاء النسوة وحمايتهن من خلال جمعهن وتوعيتهن بحقوقهن القانونية والدستورية لكي يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهن وإصدار قوانين مشددة على من يتعرض لهن بالتحرش أثناء العمل وتشديد العقوبة في حال كان التحرش من خلال استغلال حاجتهن للعمل كي يكون هناك رادع قانوني لأرباب العمل وغيرهم.

وليس الحل عبر إعادة هؤلاء إلى منازلهن وحياتهن السابقة التي كانت تقتصر على المنزل وكأنها مخلوق غير منتج وتعيش عالة على الرجل فالوضع تغير اليوم وباتت الحاجة إلى العمل ضرورية والمرأة مجبرة على العمل كالرجل تماماً وخاصة في ظل هذه الظروف والمطلوب حمايتها أثناء العمل وتأمين عمل لائق لها بشروط وظروف إنسانية ورفع مستوى معيشتها من خلال زيادة الأجور وربطها بالأسعار كي لا تقع ضحية الحاجة والفقر الذي يولد بسببه هذه الظواهر الشاذة والغريبة على مجتمعاتنا.

باتت الحاجة إلى العمل ضرورية والمرأة مجبرة على العمل كالرجل تماما وخاصة في ظل هذه الظروف والمطلوب حمايتها أثناء العمل وتأمين عمل لائق لهن

نحو حياة أفضل

قامت الحركة النقابية والعمالية في البلاد، بدور نضالي هامٍّ منذ تكوّنها على صعيد تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم أو في مقارعة الاحتلال الفرنسي ومناهضة كافة أشكاله الاستعمارية. إن النقابات العمالية قوة ذات أهمية في إحداث أي تغيير حقيقي والنهوض بالمجتمع نحو الأفضل، وهذا منوط بأن تكون ممثلاً حقيقياً للعمال، ومرتبط أيضاً بتطوير أدواتها الكفاحية والنضالية، وكذلك بأساليب الديمقراطية التي تعيشها في داخلها باعتبارها منظمة نضالية تسعى إلى تغيير واقع الطبقة العاملة من خلال تحسين ظروف وشروط عملها وتحسين واقعها المعيشي، وتأمين العدالة والحماية الاجتماعية، وضمان الاستقرار والأمان للعمال في مكان العمل، وحماية حقوقهم من خلال توفير العمل اللائق والكريم.

العمال يعانون من ظروف معقدة وممتلئة بالمشكلات والهموم ويعود جزء هام منها إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة وكذلك ظروف بيئة العمل غير السليمة وطبيعة العمل المعقدة والصعبة

■ نبيك عكام

تعيش النقابات اليوم حالة استثنائية نتيجة تغوّل قوى الفساد والنهب في البلاد، والسياسات الليبرالية المتبعة من السلطة التنفيذية، التي أدت إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي وما ينتج عنه من الأزمات المختلفة. النقابة يجب أن تكون هي تلك الجهة التي تواجه دائماً كافة أشكال الاستغلال التي تمارس على العمال من قبل كافة أرباب العمل وقوى النهب والفساد، سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، لتدافع عن مصالح العمال، لكن ضعف الوعي الطبقي وغياب الثقافة النقابية لفهم الدور الحقيقي للنقابة. إلى درجة لا يستطيع العمال فيها التعبير عن مكنونات مشكلاتهم وقضاياهم العمالية المختلفة، وخاصة ضمن صفوف تنظيمهم النقابي، مما ساهم بفقدان هذا التنظيم لاستقلاليته، بسبب انخفاض مستوى الحريات العامة.

إن العمال يعانون من ظروف معقدة وممتلئة بالمشكلات والهموم، ويعود جزء هام منها إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وكذلك أيضاً ظروف بيئة العمل غير السليمة وطبيعة العمل المعقدة والصعبة، وبالأخص منها ما يتعلق في الأجور المناسبة التي تؤمن المعيشة الكريمة للعامل، بالإضافة إلى قوانين العمل غير المنصفة للعمال، وخاصة عمال القطاع الخاص، إضافة إلى صعوبة الحصول على فرصة عمل مناسبة لإمكانات طالب العمل، مما افقد العمال الكثير من الحقوق العمالية وخاصة الأجور المناسبة والعادلة، وعدم توفير وسائل الصحة والسلامة المهنية.

إن عدم وجود تلك البرامج والخطط العامة للدولة من أجل إقامة تلك المشاريع الإنتاجية سواء الزراعية منها أو الصناعية، التي تستوعب سوق العمل إضافة إلى ذلك عدم وجود تلك الخطط والبرامج ذات الطابع التحفيزي في المنشآت الصناعية أو المعامل التي تعزز انتماء العمال لهذه الصناعة أو تلك ويساهم في تطوير هذه الصناعة والنهوض بها. فالكثير من العمال يعانون من عدم تقدير ما يبذلونه من مجهود في العمل، ومهما يقدمون من عمل وزيادة في الإنتاج أو تقديم بعض الأفكار التطورية للعمل يشعرون وكأنه لا أحد يعير أي اهتمام لهذا المجهود والإنجاز، نتيجة الفارق الكبير بين الحد الأدنى للأجور ومتوسط متطلبات المعيشة اليومية، ووجود بيئة العمل غير الصحية التي لا تساعد على النمو والإنتاج.

إن مبررات وجود النقابات العمالية هو دورها في الدفاع عن حقوق ومصالح العمال وتمثيلهم تمثيلا حقيقياً وهذا من مسؤولياتها الوطنية والاجتماعية اتجاه الطبقة العاملة من أجل النهوض بها نحو الحياة الأفضل، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على واقع العمال المعيشي والاجتماعي وحياتهم المهنية. وعلى النقابات العمالية أن تقوم ببناء التحالفات مع القوى الوطنية المساندة لقضايا العمال والمناهضة لقوى الفساد والنهب المعادية لمصالح الطبقة العاملة، مما يساهم في تحقيق أهدافها وإعادة هيبتها وتعزيز قوتها.

الطبقة العاملة

بلجيكا إضراب عمال الخدمات العامة احتجاجاً على ارتفاع الأسعار

دعت النقابات العمالية الكبرى إلى إضراب عن العمل احتجاجاً على ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع القدرة الشرائية للعاملين في التاسع من الشهر الجاري ومن المتوقع أن تتأثر خدمات النقل العام في مختلف أنحاء بلجيكا، حيث يشارك في هذا الإضراب عمال النقل الجوي، وعمال نقل القطارات ومن المتوقع أيضاً مشاركة العاملين في المستشفيات الخاصة في بروكسل وفالونيا في الإضراب، بحسب مصادر بلجيكية. هذا ومن المقرر أن تقوم النقابات العمّالية بتنظيم مظاهرات ومسيرات في مختلف مدن بلجيكا في هذا اليوم، كما ألغى مطار بروكسل أكثر من 200 رحلة جوية، كذلك قامت شركة الطيران تي.يو.آي بنقل العديد من الرحلات الجوية إلى مطارات خارج بلجيكا، ومن المتوقع توقف حركة القطارات المحلية تماماً أو تشغيلها بطاقة محدودة في مختلف المحافظات البلجيكية.

إسبانيا عمال النقل أعلنوا إضراباً مفتوحاً

أعلن عمال قطاع النقل في إسبانيا إضراباً مفتوحاً عن العمل اعتباراً من الرابع عشر من الشهر الجاري، احتجاجاً على تدني الأجور وازدياد تكاليف المعيشة. هذا وتقوم نقابة العاملين في قطاع النقل والمواصلات، بتنظيم فعاليات الإضراب، حيث أعربوا عن استيائهم لارتفاع أسعار الوقود، وعدم تنفيذ الحكومة لقانون التعويض الذي تم الاتفاق عليه في آذار الماضي على إثر إضراب سائقي الشاحنات الذي دام 20 يوماً، ويضمن تعويض العاملين في قطاع النقل عن الخسائر المترتبة على هذا الارتفاع. وكان إضراب العمال السابق والاحتجاجات في قطاع النقل والشاحنات قد أدت إلى حدوث اضطرابات في سلسلة التوريد في جميع أنحاء إسبانيا. ومن الجدير ذكره أن العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، أدت إلى ارتفاع في أسعار الطاقة وبالدرجة الأولى في الدول التي شاركت بالعقوبات.

لندن إضراب مرتقب في مطار هيثرو

قالت نقابة «يونايت» البريطانية، إن المئات من عمال وموظفي مطار هيثرو في لندن سينفذون إضراباً عن العمل الأسبوع القادم من هذا الشهر، من أجل المطالبة بتحسين الأجور. وأفادت نقابة «يونايت» أن أكثر من 700 عامل وموظف في الخدمات الأرضية والنقل الجوي والشحن سيشاركون في الإضراب الذي يستمر لثلاثة أيام تبدأ في 18 تشرين الثاني. وقال المسؤول الإقليمي في نقابة يونايت في بيان له إن الإضراب سيتسبب في تعطل وتأخير وإلغاء رحلات في مطار هيثرو، مما سيؤثر على العديد من شركات الطيران. وقالت إدارة مطار هيثرو، أكثر مطارات بريطانيا ازدحاماً، إنها تجري محادثات مع الخطوط الجوية الشريكة حول خطط الطوارئ التي يمكن تطبيقها لدعم عمليات الخدمات الأرضية إذا ما تم تنفيذ الإضراب.

اليونان العمال في إضراب لمدة يوم

نفّذ عمال مراقبي الحركة الجوية وعمال الطيران المدني إضراباً عامّاً عن العمل في اليونان على مستوى البلاد يوم الأربعاء التاسع من الشهر الجاري، وكانت قد دعت نقابات القطاع الخاص والعام في البلاد إلى إغلاق معظم الخدمات في جميع أنحاء البلاد وتعطيل وسائل النقل العام في المدن الكبرى لمدة 24 ساعة. وتطالب النقابات برفع الحد الأدنى للأجور، والذي يبلغ حالياً ما يقارب 700 يورو شهرياً للعمال بأجر كما تطالب بخفض الضرائب. وقال اتحاد النقابات العمالية لعمال الخدمة المدنية في بيان له إن عمال بلادنا، في القطاعين العام والخاص، يكافحون ضد الأسعار المرتفعة التي تخنق أسرهم والمواطنين، وأن ارتفاع تكلفة الطاقة والوقود والسلع الأساسية يقلل من قيمة رواتب العمال.

المخدّرات والطبقة العاملة

علقت جريدة عمال العالم على دور المخدرات في ضرب الطبقة العاملة بالكلمات التالية: تستخدم المخدرات في أيدي البروليتاريا لتخدير مشاعر القهر ومشاعر الغضب من ظروفهم الظالمة.

■ محرر الشؤون العمالية

تنشر الرأسمالية مختلف أنواع المخدرات بين الطبقة العاملة حول العالم بحجة الهروب من الواقع، والواقع هنا هو الاستثمار الرأسمالي ولا شيء آخر، وإن لم يستطع العمال التعبير عنه بشكل صحيح، فهو هذا الواقع الذي يهربون منه في الحقيقة.

يقول مايكل سيتيوايو تابور في كتابه «الرأسمالية زائد المنشطات تساوي الإبادة الجماعية» إن الهيروين تم إنتاجه وبيعه للسود في المستعمرات الداخلية للولايات المتحدة في الستينيات لأنه قدم للشباب وهماً بالهروب من ظروفهم في مجال السياسة الجديدة.

الآن، في عام 2022، عاد هذا الوحش لينشر الفوضى والإدمان بين الناس عموماً، بين الطبقة العاملة بلا تمييز. وجاءت هذه العودة بشكل مختلف عن السنوات السابقة عندما كانت حكومة الولايات المتحدة مسؤولة بشكل مباشر عن إدمان الشباب السود على الهيروين. ولكنها اليوم مسؤولة عن إدمان المهاجرين والبيض على حد سواء.

جاء في جريدة عمال العالم: كانت شركات الأدوية بيرديو فارما وتيفا للأدوية وجونسون آند جونسون، هم العقل المدبر لوباء المخدرات.

في خضم فوضى وباء المخدرات، عمل المدمنون معاً لتشكيل اتحادات ومنظمات لمستخدمي المخدرات تساعد في مكافحة بلاء الجرعات الزائدة. ففي سياتل، أجرى تحالف الحد من ضرر الناس واتحاد الناجين الحضريين، بالتعاون مع باحثين من جامعة واشنطن، بحثاً حول ما يمكن أن يحدث إذا تم إعطاء مستخدمي الهيروين الوريدي أنبوباً مصمماً خصيصاً لتدخين الهيروين. قبل هذه الدراسة لم يكن هناك أنبوب فردي لمستخدمي الهيروين للتدخين منه.

وفي جانب آخر من الموضوع، تنشر الصحف الأمريكية الخبر التالي: في عام 2019، عن أحد مؤلفي الورقة العلمية المكتوبة حول هذه الظاهرة أن الأشخاص الذين حصلوا على أنابيب مصممة كانوا أقل عرضة لاستخدام الهيروين عن طريق الوريد. وانخفض عدد الأشخاص الذين يحقنون الهيروين بشكل حصري إلى 32%، بعد أن كان 43% قبل توزيع أنابيب الهيروين. وتغير عدد الأشخاص الذين استخدموا الحقن في الوريد وعن طريق التدخين، بنسبة تصل إلى 45% من هؤلاء المستخدمين. يشير هذا إلى أن الأنابيب ساعدت في دفع الناس بعيداً عن استخدام الحقن الوريدي إلى حد ما.

تحت حجة التقليل من الحقن، جرى نشر نوع آخر من المخدرات، وعموماً لقد مات مئات الآلاف من الأشخاص بسبب جرعة زائدة من المواد الأفيونية منذ اختراع **OxyContin** ومنذ أن احتلت الهيروين والفنتانيل وغيرها من المواد الأفيونية الرخيصة نسبياً مركز الصدارة.

يتفق خبراء تقليل الضرر على مجالين مهمين: الإمداد الآمن «إعطاء المدمنين الوصول إلى إمدادات آمنة من المواد الأفيونية» والحاجة إلى توسيع برامج الحقن الآمنة وتوزيعها لأنبوب الهيروين المبتكر حديثاً.

يميل هؤلاء المدافعون عن الأنبوبة كبديل للحقن إلى الاعتقاد بأن دفع جو بايدن وغيره من السياسيين لإنهاء أو تغيير الحرب على المخدرات هو الطريق لإنقاذ الأرواح. ولكنها حرب وهمية على المخدرات بلا نتيجة. والأنبوبة حل جزئي صغير لا يغير من الموضوع شيئاً لأنها تستمر في توسيع سوق المخدرات، وترمي بالعقاقير السامة إلى العمال تحت مسميات أخرى.

كتبت جريدة عمال العالم أن المخدرات لا يمكن منعها في ظل الرأسمالية، ويحتاج الناس إلى الثورة الاشتراكية.

لماذا يحتاج الناس إلى الثورة؟ لأن النظام فاسد بشكل لا يصدق. هناك سياسيون ومدّعون عامون تركوا مناصبهم للعمل في شركة بيرديو فارما. وفشلت إدارة الغذاء والدواء– التي من المفترض أن تدير الصحة– في أداء وظيفتها فيما يتعلق بالمخدرات، حتى أوضح الغضب الجماعي أنه ستكون هناك عواقب لعدم تصحيح كذبة **OxyContin** التي تقول «فرصة إدمان بنسبة 1% فقط».

لقد أعطى الأطباء وعيادات الألم في الولايات المتحدة عقار **OxyContin** مثل الحلوى. هل تعاني من الصداع؟ خذ **OxyContin**! هل أصبت بألم في الأسنان؟ خذ أوكسيكونتين! لقد أعطوا هذا العقار لكل شيء، فنشروا الإدمان الواسع وادعوا في وسائل الإعلام بأنهم يحاربون المخدرات!

عندي كوم لحم بدي طعميهن

أثناء زيارتنا إلى إحدى الأراضي الزراعية في منطقة الكسوة لأحد معارفنا، التقينا بأحد العاملين في هذه الأرض. أبو حسين من أهالي داريا الذين نزحوا من المدينة في سنوات الحرب العسكرية للمناطق الآمنة ليرى نفسه نجا من الحرب والقذائف والرصاص والشظايا، ليموت تدريجياً نتيجة الحرب المعيشية الأشد قسوةً وخطراً على حد تعبيره.

■ مراسل قاسيون

يعمل أبو حسين يومياً حوالي 13 ساعة في الأرض، يواجه حرّ الشمس صيفاً والبرد القارس شتاءً، ويواجه استغلال صاحب الأرض وغلاظته يومياً على مدار السنة.

يبلغ دخل أبو حسين جرّاء عمله في الأرض حوالي 500،000 ألف ليرة في بيئة عمل لا تعرف شيئاً عن السلامة المهنية، فاحتمال إصابته بأية إصابة عادية مرتفع جداً نتيجة عمله في الظروف القاسية بيديه المجردتين وهو يعارك قساوة الأرض ويتعرض لأشعة الشمس وحرارتها أو البرد الشديد، ناهيك عن طبيعة العمل والمهام فهي بمجملها تقريباً قاسية، ولنا بملامح وجهه والتجاعيد والجروح إضافة إلى إصبعه المبتور– الذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل لاحقاً– خير دليل على حجم المعاناة التي ترافقه بشكل لحظي وهو يسعى لتأمين معيشة أسرته.

وعند سؤاله عن إصبعه المبتور بدأ يسرد القصة كما يلي: والله تقريباً السنة الماضية متل هالأيام، اتعطل متور المي وكان لازم نسقي الجزر، إجا المعلم هو وولاده مشان نشوف شو لازم نعمل نجرب دوّره ما يدور، قام اقترح علينا صاحب الأرض إنو دوره بشكل يدوي، تعال لورجيك شلون يعني بشكل يدوي «محرك الديزل موصول بقشاط كاوشوك بطرنبة المي يلي موجودة ع فوهة البير» بدنا ندور المحرك بسحب القشاط كزا مرة لحتى يدور، المهم بلا طول سيرة أنا صرت اسحب بأخطر مكان وولاد المعلم ساعدوني من بعيد لبعيد وفجأة اشتغل المحرك وعلقت إصبعتي بالقشاط وسحبها وانقطعت، وبلش الدم ينفر بغزارة من إيدي وخليها لله، أخدونا لعند الدكتور ولفولنا شاش وقلي المعلم يلا ارتحلك يومين تلاتة لأنو عنا شغل كتير. وعند سرده للقصة جعلنا نرى قطرات دمه الموجودة على جسم المحرك، فهي ما زالت موجودة منذ السنة الماضية.

كما قلنا سابقاً يتقاضى ابو حسين 500،000 ألف ليرة شهرياً وكما هو معروف عن طبيعة هذه الأعمال فإن الأجرة يتم حسابها يومياً إلا أن دفع الأجرة يتم أسبوعياً أو شهرياً أو حتى أكثر من ذلك، فحسابها فقط يتم بشكل يومي أما دفع الأجرة للعامل يتوقف على رغبة صاحب الأرض وتقديراته وحالته النفسية.

وعلى افتراض أن أبا حسين كان يتقاضى السنة الماضية حين بترت إصبعه الرقم نفسه، أي ما يعادل 16،600 ليرة تقريباً بشكل يومي وهو يعمل 13 ساعة بشكل متوسط فإن أجرة الساعة تقريباً تقدر ب 1300 ليرة تقريباً وأجرة الدقيقة تقدر بحوالي 21 ليرة، فإذا عملنا مقارنة بسيطة بين الخسائر والمكتسبات التي حققها أبو حسين لحظة بتر إصبعه، يوضح لنا وعلى افتراض أن بتر إصبعه استغرق ثلاث دقائق على حد تعبيره فإن المكتسبات التي حققها أبو حسين تقدر ب 65 ليرة تقريباً في حين أن الخسائر التي تكبدها وبغض النظر عن قوة عمله واستغلاله وجوعه وبؤس حياته فقد خسر مقابل الـ65 ليرة التي جناها في تلك اللحظة خسر فيها إصبعه، خسر طرفاً من أطرافه، فقد جزءاً من جسمه، لنا أن نتخيل حجم الأذى النفسي الذي يتعرض له أبو حسين عند نظره إلى إصبعه، عند رؤيته لقطرات دمه الموجودة على جسم المحرك الجامد. وختم حديثه بأن كل هذا من أجل تأمين معيشة أسرته «عندي كوم لحم بدي طعميهن».

انهيار قريب... للهرم المقلوب!

مع قرار «أوبك+» الأخير تخفيضَ الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً- وخاصةً أنّ الجميع يعلم أنّ قراراً من هذا النوع لا يمر دون موافقةٍ، بل ودورٍ أساسي للسعودية تحديداً في اتخاذه- عادت إلى الواجهة الأحاديث عن احتمالات انهيار البترودولار. وقد ازداد زخم هذا النوع من التوقعات مع التهاوي المتسارع في البورصات وفي الإنتاج على المستوى العالمي، وخاصة في الغرب، وبوتائر أسرع مما هي عليه في الدول الصاعدة.

■ مهند دليقان

البترودولار كما هو معلوم، هو الاسم الرمزي ليس فقط لتلك الأموال الناجمة عن استخراج النفط، والتي تقوم دول الخليج العربي خاصة باستثمارها في الغرب، وفي الولايات المتحدة خاصة، بل وأهم من ذلك، أنّه الاسم الرمزي للمرحلة الجديدة من النظام المالي العالمي ما بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية «عام 1971» من التزاماتها وفقاً لبريتين وودز «1944».

الحقيقة، هي أنّ النظام المالي العالمي منذ بريتين وودز، بقي كما هو في الجوهر حتى بعد 1971 «حين أعلن نيكسون إنهاء ارتباط الدولار بالذهب»؛ فحتى قبل ذلك التاريخ، كانت مطابع الفيدرالي الأمريكي تعمل بلا توقف مغرقة العالم بأسره بالأوراق الخضراء، وساحبة منه ثرواته، مقابل تلك الأوراق التي بلا رصيد حقيقي.

المعادلة بين الكتلة النقدية وكتلة البضائع هي دائماً معادلة موضوعية قانونية، يمكن الاحتيال عليها مؤقتاً، ولكن لا يمكن القفز عنها. وقد استخدمت الولايات المتحدة أدوات عديدة في عملية الاحتيال هذه، بينها أدوات مخفية، من طراز الألاعيب المالية عبر المنظمات الدولية، وخاصة صندوق النقد والبنك الدولي، وأخرى علنية ومباشرة، كاستخدام القواعد العسكرية والحروب لمعاقبة أي أحد يفكر بشق عصا طاعة منظومة الدولار.

الهرم المالي

الألاعيب المالية الكبرى معقدة إلى درجة يمكنها أن تغرق أي أحد يبحث عن حقيقتها، ولكنها في الوقت نفسه واضحة في وقاحتها واحتيالها إلى الحد الذي يكاد معه المرء يصدق عينيه حين يعاينها عن قرب...

إذا نظرنا في المقال المهم الذي ترجمته قاسيون منذ أيام لـ«غلازييف وميتيايف»، فإنّ هنالك فكرة شديدة الوضوح، يمكنها وحدها أن تشرح جوهر فكرة الاستعمار الحديث، أو ما يسمى الاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ».

ملخص الفكرة هو التالي:

عملت النخبة العالمية منذ بريتين وودز، وبعد 1971 بشكل متسارع، على تعظيم الهرم المالي العالمي... يمكننا أنْ نراقب الأرقام التي تصف حجم الناتج الإجمالي العالمي كأحد المؤشرات على تضخم الهرم المالي. عام 1960 كان إجمالي الناتج العالمي هو 1,4 ترليون دولار. اليوم هو 96,1 ترليون دولار. أي أنّه تضاعف قرابة 70 مرة.

إذا كان رقم الناتج الإجمالي العالمي قد تضاعف 70 مرة، فهل تضاعف الناتج العالمي فعلاً 70 مرة؟ قطعاً لا... ما تضاعف هي الأموال، وتضاعفت بمقادير أكبر بمرات من زيادة إجمالي البضائع... يمكننا أن نقارب هذه المسألة على أساس القيمة الشرائية للدولار، عبر سؤال بسيط: ما هو كم البضائع التي يمكن أن يشتريها رقم الناتج العالمي اليوم، مقابل كم البضائع الذي يشتريه رقم الناتج العالمي عام 1960؟

أبسط الطرق للإجابة هي: أن ننظر في القيمة الشرائية للدولار عام 1960 مقارنة بقيمته الشرائية اليوم، وسنجد أنّ القيمة الشرائية للدولار عام 1960 هي عشرة أضعاف قيمته الشرائية اليوم.

ما يعني، أنّه إذا كان رقم الناتج العالمي قد تضاعف 70 مرة خلال 60 عاماً، فإنّ الناتج العالمي قد تضاعف في الحقيقة 7 مرات فقط، والفارق بين 70 و7، هو أحد المداخل نحو تضخيم الكتلة النقدية بشكل مقصود، وتالياً: نحو تضخيم النهب.

الهرم المقلوب

العلاقة بين الكتلة النقدية الضرورية والكتلة البضاعية، هي علاقة موضوعية، يكون فيها كم النقد الضروري مساوياً لكتلة البضائع مقسومة على سرعة الدوران «قيمة سرعة الدوران هي بين 1 و5». ما يعني أنّ الكتلة النقدية الضرورية هي دائماً أقل من كتلة البضائع. وإذا أردنا أن نرسم «الهرم المالي» على هذا الأساس، فسيكون هرماً قاعدته هي البضائع «أي القسم الأكبر منه» ورأسه هو المال، أي «القسم الأصغر منه».

ما نراه على أرض الواقع، هو أنّ الكتلة النقدية المعروضة هي أكبر بكثير من كتلة النقد الضروري، وأكبر بطبيعة الحال من كتلة البضائع بأضعاف مضاعفة، أي إننا أمام هرمٍ مقلوب.

معنى الهرم المقلوب؟

دون الدخول في تعقيدات كبيرة، فإنّ خطورة الهرم المقلوب هي أنّ أصحاب البضائع، وضمناً أصحاب الخامات «والنفط ضمناً»، سيبيعون بضائعهم بأرخص الأثمان لمصدري النقد «لأصحاب الدولار بالدرجة الأولى»، وسيشترون البضائع المصنعة بأغلى الأثمان. وهذا ينطبق أيضاً على العمال، أصحاب قوة العمل، الذين يبيعون قوة عملهم بأبخس «الأثمان- الأجور»، ويشترون كل أنواع البضائع الأخرى بأغلى الأثمان...

هذه العملية بشكلها الواسع، تسمى بالتبادل اللامتكافئ أو مقص الأسعار، وهي إحدى أهم آليات النهب الاستعماري خلال الخمسين عاماً المنصرمة.

ورغم أنّ أصحاب الدولار قد تمكنوا من قلب الهرم، وعبر قلبه تمكنوا من نهب بضائع بقيمة ترليونات الدولارات، أي تمكنوا من نهب كميات فلكية من عمل الناس لا في دول المركز الغربي فقط، بل وفي كل دول العالم... رغم ذلك إلا أنهم لم يتمكنوا، ولن يتمكنوا من تغيير العلاقة بين البضائع والنقد: البضائع هي الأساس الذي يبنى عليه الهرم، حتى الهرم المقلوب قاعدته هي البضائع.

من هنا نفهم خطورة تسعير أية مادة أساسية بغير الدولار على أصحاب الدولار؛ ليس النفط فقط، بل أية بضاعة أساسية على الإطلاق... فكل بضاعة يجري إخراجها من التسعير بالدولار، أو إخراجها جزئياً، تخرج مباشرة من قاعدة الهرم المالي الدولاري، وتهدده بالانهيار..

من هنا نفهم، لماذا كان تسعير الغاز بالروبل مفصلاً هاماً في التحول نحو منظومة مالية دولية جديدة، بل نظام عالمي جديد بالمعنى الشامل... ومن هنا نفهم خطورة التبادل بالعملات المحلية على الهرم المالي الدولاري... فكل بضاعة حقيقية بقيمة سوقية تساوي دولاراً واحداً يجري سحبها من تحت سطوة التبادل الدولاري، تترك فراغاً في قاعدة هرم الدولار من المفروض أن يحمل فوقه مئة دولار «كما يوضح كل من غلازييف وميتيايف في مقالهما المشار إليه آنفاً»... مثلاً: سحبت روسيا ما قيمته 20 مليار دولار غاز من هرم الدولار المالي «هذه لا تقابل 20 مليار دولار ضمن الهرم، بل 2000 مليار أي 2 ترليوني دولار»... وعلى هذا المقياس يمكن النظر في جملة البضائع والخامات الأخرى...

يمكن أن تبدو المسألة تماماً كبيت الأوراق الذي يمكن أن يؤدي سحب ورقة واحدة منه إلى انهياره بأكمله... فكيف إذا كان ما يجري هو سحب جملة أوراقٍ، وفي وقت واحد؟

يمكن أن تبدو المسألة تماماً كبيت الأوراق الذي يمكن أن يؤدي سحب ورقة واحدة منه إلى انهياره بأكمله فكيف إذا كان ما يجري هو سحب جملة أوراقٍ في وقت واحد

توجهان حول الوجود الأمريكي في

للولايات المتحدة منسقاً لحد ما مع روسيا جيمس جيفري، قد يكون من المفيد هنا

نشرت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية مقالتين بينهما شهر واحد حول موضوع الانسحاب الأمريكي من سورية، وأتت المقالة الثانية رداً على الأولى؛ حيث حاججت الأولى مطولاً لمصلحة خروج الأمريكي من سورية، وأتى الرد في الثانية من قبل المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، جيمس جيفري ليرد بشكل مقتضب جداً أنه يتوجب على القوات الأمريكية البقاء في سورية.

■ ريم عيسى

من الواضح، أن المقالة الأولى استفزت جيفري والتيار الذي يمثله في سياسة أمريكا اتجاه سورية، وهو التيار الذي يريد استدامة الأزمة في سورية، لا لتنفيذ مشاريع أو تحقيق نتائج ملموسة لأمريكا في سورية، ولكن لتكون عقبة أمام مشاريع الآخرين، وعقبة أمام إحراز أي تقدم باتجاه الحل السياسي في سورية، الذي سيعيد توحيد سورية والسوريين، ويعيد سورية إلى وضع يمكّنها من استعادة دورها التاريخي في المنطقة، وهذا سيعني تهديداً مباشراً للمشروع الوحيد الباقي لأمريكا في المنطقة: الصهيوني.

المقالة الأولى: «استراتيجية للخروج من سورية: مرافعة دفاعاً عن سحب القوات الأمريكية»

المجلة، وهي مجلة أمريكية تصدر عن مركز الأبحاث الأمريكي المشهور «مجلس العلاقات الخارجية»، نشرت في 10 تشرين الأول الماضي مقالة بالعنوان أعلاه، كتبها «كريستوفر الخوري». وربما نبدأ بالحديث عن هذه المقالة من حيث انتهى الخوري، الذي قال في نهايتها: «بعد ما يقرب من سبع سنوات من وصول أولى القوات الأمريكية إلى سورية، حان الوقت لواشنطن لسحب قواتها. لم يعد الوجود العسكري الأمريكي في سورية إستراتيجياً ذو قيمة؛ بل إنه بات نقطة ضعف». وكان هذا جواباً لسؤال طرحه في بداية المقالة: «هل استمرار الوجود العسكري الأمريكي في سورية ضروري، وهل هو مُجدٍ؟»

في محاججته، يقول كاتب هذه المقالة: إنه ضمن معطيات الوضع الراهن في سورية، «كل يوم يمر يزيد من المخاطر على القوات الأمريكية ويُضعف، ولا يُقوي، الموقف التفاوضي للولايات المتحدة فيما يتعلق بما يمكن الحصول عليه من الأسد وروسيا مقابل خروج الولايات المتحدة»، وينصح أن «الولايات المتحدة يجب أن تركز على التفاوض لخروج يضمن لها وبأسرع ما يمكن تأمين مصلحتيها الأساسيتين في سورية: وصول الولايات المتحدة إلى المجال الجوي السوري، وسلامة السوريين الذين قاتلوا إلى جانب القوات الأمريكية لهزيمة داعش».

ويضيف الخوري، أن المهمة الرئيسية للوجود الأمريكي في سورية كانت محاربة داعش، ولكن الأخيرة لم تعد الجهة الأساسية المسؤولة عن العنف في سورية، ما «يعني أن نشاط ما يقرب من 900 عنصر من الجيش الأمريكي المتمركز في سورية انخفض أيضاً بشكل كبير من ذروته... والقوات الأمريكية لا تقوم بتنفيذ العديد من المهام المشتركة مع قوات سورية الديمقراطية». ونوه الخوري إلى أن آخر العمليات النوعية التي قامت بها الولايات المتحدة ضد داعش كانت في أماكن غير الشمال الشرقي، حيث تتواجد القوات الأمريكية، والتي حققت مهمتها الأصلية، ويمكنها الآن أن تقوم بما يلزم دون الوجود على الأرض. وهنا يقول الخوري: إن المقاربة الأمريكية يجب أن تكون «الانسحاب بشكل ودي بما يكفي للحفاظ على العلاقات مع شركائها السوريين، حتى تتمكن الولايات المتحدة من الاستمرار في استخدام الاستخبارات البشرية، وتأمين استخدام المجال الجوي السوري. وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية الحالية، فإن خروجاً هو السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداف».

ظهور هذا النقاش العلني يعني أنّ المسألة عادت مرة أخرى لتصبح موضع بحثٍ جدي ليس انطلاقاً من الانقسام الداخلي الأمريكي فحسب بل وبطبيعة الحال انطلاقاً من الوضع الدولي المستجد بحدته ومخاطره

من هو كريستوفر الخوري؟

قبل الذهاب إلى المقالة الثانية، أو رد جيفري، ربما من المفيد النظر بشكل سريع إلى كاتب المقالة الأولى، كريستوفر الخوري، والذي وُفق موقع «فورين أفيرز» شغل منصب مستشار سياسات العراق وسورية في مكتب المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي لهزيمة داعش، من كانون الثاني 2017 إلى كانون الأول 2019، وقد عمل مؤخراً كمستشار أول للسياسات في معهد توني بلير للتغيير العالمي، وهي «منظمة غير ربحية أنشأها رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير في كانون الأول 2016، لتقديم المشورة للحكومات ولمساعدة القادة السياسيين على بناء مجتمعات منفتحة وشاملة ومزدهرة في عالم يزداد ترابطاً». ووفق أحد المصادر ينحدر الخوري من أصول لبنانية.

المقالة الثانية: «مرافعة دفاعاً عن إبقاء القوات الأمريكية في سورية»

نشرت المجلة نفسها، وبعد شهر من تاريخ المقالة الأولى، أي قبل أيام قليلة، في 10 تشرين الثاني، مقالة ثانية بالعنوان أعلاه، والتي أتت رداً على المقالة الأولى بقلم المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، جيمس جيفري، قد يكون من المفيد هنا أيضاً البدء بآخر جملة في المقالة، والتي قال فيها جيفري: «في عصر التنافس الجيواستراتيجي المتزايد، بما في ذلك مع روسيا وإيران، يجب على الولايات المتحدة تجنب التبرع بانتصارات استراتيجية غير ضرورية. قد لا يكون التجميد في سورية جذاباً، لكن من المرجح أن يكون هذا شكل النصر المحدود، من الآن فصاعداً، في سورية، وربما في أماكن أخرى».

يقول جيفري في أول المقالة: إن «الوجود الأمريكي يساعد في إبقاء القوى الإقليمية تحت السيطرة» وإنّ «النهج الأمريكي ينجح في سورية، ولو بشكل متواضع، وتكثر المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة». ويحاول جيفري تسليط الضوء على الأخطاء في محاججة الخوري، حيث يقول: «إن الانسحاب من سورية سيعرض المصالح الإقليمية للولايات المتحدة والمجتمع الدولي للخطر». ويضيف: إن «النتيجة الرئيسية لاقتراح الخوري، على الرغم من أنه يحاول بحكمة التقليل من شأنها، ستكون منح الروس نطاقاً دبلوماسياً وعسكرياً أكبر لزيادة ضغطهم على تركيا وإسرائيل للانسحاب من سورية أيضاً. في نهاية المطاف... ذلك سيمنح روسيا وإيران نصراً استراتيجياً»، كما أن الانسحاب يعني أن «الولايات المتحدة ستقوم بتحويل عملية فعالة نسبياً داخل البلد

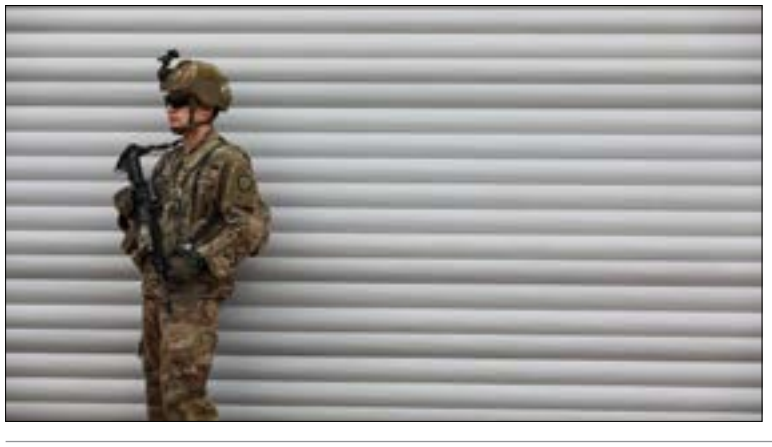

سورية... ما الذي أعاد طرح السؤال؟

تضم 900 جندي فقط– لم يُقتل أي منهم منذ ما يقرب من أربع سنوات– إلى جهد من الخارج ضد داعش».

ضمن رده يقول جيفري: إنّ انسحاب القوات الأمريكية لن يساعد في حل الحرب الأساسية على أساس تسوية سياسية، دون أن يشرح كيف يمكن لتواجد القوات الأمريكية أن يساعد في ذلك، وهذا ليس مستغرباً، لأن كل ما قاله وفعله جيفري– سواء سابقاً عندما كان مبعوثاً إلى سورية أو بعد تركه المنصب– لا يدل بأية حال من الأحوال على أن الحل السياسي في سورية كان على قائمة أولوياته. وهذا ما قلناه عدة مرات في قراءتنا لتصريحاته، وهو يتوافق مع قوله في هذه المقالة: إن الانسحاب سيؤدي إلى إبطال النتائج التي حققتها السياسات الأمريكية «من خلال تنسيق العمليات العسكرية الأمريكية والتركية والإسرائيلية **لتجميد النزاع**».

مراجعة سريعة لمواد سابقة ذات صلة

ما يقوله جيفري في رده على مقالة الخوري يتماشى تماماً مع السياسة الأمريكية اتجاه سورية، والتي بذل جيفري الكثير من الجهد عليها عندما كان مبعوثاً لواشنطن إلى سورية. وضمن هذه السياسات كانت طريقة تعامل أمريكا مع جبهة النصرة الإرهابية وعملها معها، والتي يمكن قراءة المزيد عنها في هذه **المادة** من آب الماضي، والتي لخصت عدداً من المواد حول الموضوع. وكانت المقاربة الأمريكية للنصرة تصب في أهداف أمريكا في سورية، والتي مرّرها جيفري في عدة تصريحات ومقالات له، ومن بينها عندما قال في **ندوة** شارك فيها في منتصف عام 2020: إن وظيفة التواجد العسكري الأمريكي في سورية هي «جعلها مستنقعاً للروس». ولاحقاً، في ذات العام بعد أن أعلن تقاعده، أدلى بتصريحات ونصائح للإدارة الأمريكية الجديدة التي كانت ستتولى السلطة في كانون الثاني 2021، أي إدارة بايدن، وسلطنا الضوء عليها في **مادة** سابقة، وكان جوهر النصيحة التي قدمها جيفري آنذاك، هو أن الاستقرار في سورية والذي يجب الحفاظ عليه، هو من خلال «الجمود» أي الاستمرار في ذات السياسات التي اتبعتها أمريكا في سورية حتى ذلك الوقت، والحفاظ على الأمر الواقع المتأزم.

ما الذي يمكن فهمه من مقال الخوري ورد جيفري؟

إنّ مجرد وجود نقاش علني على صفحات الجرائد حول احتمالاتَ البقاءِ أو الانسحاب، يعكس ليس فقط الحقيقة العامة المعروفة حول وجود انقسام عام ضمن النخبة الأمريكية حول مجمل السياسات الخارجية لأمريكا، بل وأيضاً أنّ هنالك ما يوجد الآن على المحك في إطار تقرير السياسات الأمريكية بما يخص مجمل منطقتنا، وضمناً سورية.

ما يبدو على السطح بوصفه ركوداً وهدوءاً وجموداً في الملف السوري ليس إلا هدوءاً موقتاً ستليه عواصف كبرى بما يعنيه ذلك من احتمالات خطرة ومن احتمالات إيجابية على حد سواء

لكي نضع الأمور في سياقها، تنبغي الإشارة إلى أنّ النقاش وبالأحرى الصدام العلني، وعلى هذا المستوى، بين الآراء الداعية للبقاء في سورية، أو الخروج منها، قد اختفى تماماً حتى قبل رحيل ترامب، أي منذ أكثر من عامين. ولم نعد نسمع هذا النمط من النقاشات، وبدا الكل موحداً على رأي واحد هو البقاء، بل والتنظير لضرورة البقاء بغض النظر عن الأزمة وحلها، وإنما ضرورة البقاء لعقود قادمة!

ظهورُ هذا النقاش العلني، يعني: أنّ المسألة عادت مرة أخرى لتصبح موضع بحث جدي، ليس انطلاقاً من الانقسام الداخلي الأمريكي فحسب، بل وبطبيعة الحال انطلاقاً من الوضع الدولي المستجد بحدته ومخاطره...

يتسم رد جيفري على مقالة الخوري، بشحنة عالية من الغضب؛ إذ كيف يمكن لأي أحد أن يجرؤ على تقديم اقتراح كهذا «خروج القوات» يقوض وينسف كل ما عملت أمريكا على تحقيقه خلال العقد الماضي في سورية؟ ولكن، الخوري الذي لم نجد له الكثير من المقالات حول سورية، بالتأكيد ليس الوحيد الذي طرح فكرة انسحاب القوات الأمريكية من سورية، ولكن ربما في طرحه يمثل تياراً في أمريكا ينظر إلى الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وبالتحديد في منطقتنا، أنه لم يعد ذا جدوى ولا يخدم المصالح الأمريكية، أو على الأقل أن مساوئه وخسائره باتت تفوق مزاياه ومكاسبه في إطار الصراع الدولي المحتدم...

نتائج إضافية

ينبغي الانتباه إلى أنّ ما يتفق عليه كل من الخوري وجيفري، وما يمثّلانه، هو أنّ مسألة الوصول إلى حل سياسي وتغيير في سورية ليست فقط خارج قائمة الأولويات، بل هي وبشكل شبه معلن ضمن قائمة المحظورات التي تضر بالأمن القومي الأمريكي...

إذ يجمع الشخصان/ التياران على ضرورة إبقاء يد «إسرائيل» طليقة في تخريبها للمنطقة بأسرها، وسورية خاصة، ويجمعان على ضرورة إبقاء شكل من تقسيم الأمر الواقع في سورية، وهذه أهداف لا يمكن تحقيقها إذا انتقلت سورية نحو حل سياسي شامل على أساس القرار 2254.

وسواء كان التوجه هو نحو انسحاب أو بقاء للقوات الأمريكية، فإنّ الاتفاق هو أنّ الحل السياسي ليس أولوية على الإطلاق، وكما أشرنا، هو أقرب لأن يكون تهديداً للمصالح الأمريكية/ الصهيونية. هذا ينبغي أن يبقى في البال حين يلاحظ من يتابع الملف السوري أنّ التحركات الأمريكية بما يخص سورية قد دخلت موجة نشاط خلال الشهرين الماضيين، وإنْ كانت قد بدأت هذه الموجة بالانحسار خلال الأسبوعين الأخيرين.

بدأت الموجة المعنية بعد قمة طهران مباشرة، وتخللتها موجة أعمال متنوعة، بينها العسكري وبينها الدبلوماسي والاقتصادي والإعلامي، وبينها ما شمل تحريك بعض الدمى ضمن المتشددين في المعارضة، بالتوازي مع استمرار الفاسدين الكبار، وتجار الحرب المتحكمين في الداخل السوري ومتشددي النظام، في دفع البلاد نحو مزيد من الدمار بشكل متسارع عبر سياسات التجويع والتهجير وتدمير أي إنتاج.

هذه المعطيات مجتمعة، وإنْ لم تكن جديدة بالكامل، إلا أنّ الجديد فيها ربما يتمثل في جانبين، الأول: هو درجة التراكم الذي حققته خلال هذه السنوات، والذي وصل أو يكاد إلى عتبة شديدة الخطورة وتفجيرية.

والثاني: هو سرعة الدفع أماماً نحو الهاوية التي يعمل بها تجار الحرب ومجرمو الفساد الكبير، المهيمنين ضمن النظام والمعارضة على حد سواء.

هذه المعطيات، مضافاً إليها خطورة وتسارع الوضع الدولي، تسمح بالقول: إنّ ما يبدو على السطح بوصفه ركوداً وهدوءاً وجموداً في الملف السوري، ليس إلا هدوءاً موقتاً ستليه عواصف كبرى، بما يعنيه ذلك من احتمالات خطرة ومن احتمالات إيجابية، على حد سواء...

بيع الأصول.. بين البيان الحكومي ودعوات البعض!

مسيرة الخصخصة الرسمية، المباشرة وغير المباشرة، تمضي على قدم وساق بما يتوافق مع السياسات الليبرالية الرسمية، مع الكثير من المبررات الذرائعية لتسويقها على أنها من الخيارات الاقتصادية التي ستخرج بئر العجز في الموازنة العامة من بئر الإيرادات العامة، وهو ما تم تأكيده من خلال البيان المالي الحكومي الأخير.

■ عادل إبراهيم

فالعجز المالي بين إجمالي اعتمادات الموازنة من جهة والمتاح من إيراداتها من جهة أخرى قدر بمبلغ 4,860 مليار ليرة في العام 2023. وفي القريب العاجل، وبحسب البيان المالي الحكومي، سيتم إحداث «هيئة الإيرادات العامة» التي سيعهد لها مسؤولية إدارة أصول الأملاك العامة بما يحقق مزيداً من الإيرادات، استثماراً وتشاركاً وبيعاً، أي تخلٍّ «مباشر وغير مباشر» عن بعض الأملاك العامة، أي خصخصة رسمية غير مبطنة، ولمصلحة البعض من أصحاب الثروات والمتنفذين طبعاً!

الخصخصة وبيع الأصول رسمياً

فقد ورد في بيان الحكومة المالي حول مصادر الإيرادات العامة أنه «سيتم إحداث هيئة عامة للإيرادات العامة سيكون جزء مهم من عملها متخصصاً في إدارة ملف أملاك الدولة وذلك ضمن خطة الإصلاح الإداري في وزارة المالية والجهات التابعة».

ومن الإيرادات الجارية جرى الحديث في البيان المالي الحكومي عن: «زيادة الإيرادات المقدرة من بدلات أملاك الدولة واستثماراتها في مشروع الموازنة عام 2023 والبدء باستثمار ما يمكن منها وإدخالها بالعملية الإنتاجية بالسرعة القصوى، والمتوقع الاستمرار بتحسين كفاءة إدارة هذا الملف، بالتعاون مع وزارة الزراعة بالنسبة لأراضي أملاك الدولة».

التوجه أعلاه بما يتعلق بأراضي أملاك الدولة الواقعة بمسؤولية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أو بأصول أملاك الدولة عموماً، هو خطوة إضافية نحو المزيد من الخصخصة، لكن هذه المرة ستأخذ طابعاً أكثر تعميماً، بحيث ستطال التخلي المباشر عن بعض الأملاك العامة، أو التخلي الجزئي عنها باسم الاستثمار والتشاركية كآليات مقوننة، وذلك سيتم خلال الفترة القادمة على يد «هيئة الإيرادات العامة» التي سيتم إحداثها لهذه الغاية، مع الصلاحيات الكافية لتنفيذ هذا التوجه على ما يبدو!

فبذريعة زيادة الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة العامة يتم الدفع في ملف أصول الأملاك العامة إلى الواجهة رسمياً للتصرف بهذه الأصول بما يحقق الزيادة في الإيرادات شكلاً، ومصالح بعض الناهبين الباحثين عن مزيد من فرص الربح مضموناً!

بذريعة زيادة الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة يتم الدفع في ملف أصول الأملاك العامة إلى الواجهة للتصرف بهذه الأصول بما يحقق الزيادة في الإيرادات شكلاً ومصالح بعض الناهبين الباحثين عن مزيد من فرص الربح مضموناً!

دعوات قديمة ومستجدة

موضوع التصرف بالملكيات العامة، والدفع نحو خصخصة أصولها والتخلي عنها، ليس بجديد، فقد سبق أن تم طرحه مراراً وتكراراً خلال العقود الماضية بذرائع وتسميات مختلفة، وصولاً إلى قوننة ذلك من خلال عدة قوانين، كان آخرها قانون التشاركية وقانون الاستثمار، وكذلك قانون تحويل دائرة الأملاك في المحافظات إلى شركات قابضة تدير هذه الأملاك، وما زال مستمراً حتى الآن!

والأمر حالياً لم يقف عند حدود ما ورد في متن البيان الحكومي الأخير، فقد ترافق مضمون البيان مع دعوة على لسان رئيس غرفة صناعة حمص بذريعة «توفر الموارد اللازمة التي تساهم في تعزيز قوة الليرة»، مضمونها: «ضرورة البت واتخاذ قرار ببيع الأصول العائدة ملكيتها للدولة بعد أن أصبحت متهالكة وتحولت إلى عبء كبير، وبات استثمارها ضرباً من ضروب المستحيل رغم كل المحاولات.. وبيعها بالليرات السورية حصرا»، وذلك بحسب ما ورد عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2022/11/10.

لا شك أن دعوة رئيس غرفة صناعة حمص لم تأت من فراغ، فقد سبقها الكثير من الطروحات الشبيهة، بما في ذلك شرعنة هذا التوجه رسمياً من خلال بعض القوانين كما أسلفنا، لكنها أتت الآن بعد الإعلان عن البيان الحكومي المالي، وبما يتوافق مع مضمونه تماماً، لكن بشكل أكثر وضوحاً ومباشرة!

موبقات لا حدود لها!

لا غرابة من كل ما سبق طبعاً، فالسياسات الليبرالية المعتمدة والمطبقة منذ عقود لن تنتج إلا المزيد من الموبقات وصولاً إلى مزيد من التخلي الرسمي، ليس عن الدور المناط بالدولة ومسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية المفترضة، وهو ما جرى ويجري حتى الآن، بل وعن أملاكها وأصولها أيضاً، وهو ما يتم الترتيب له رسمياً حالياً، أي المزيد من التخلي عن سيادة الدولة عملياً، وليس عن مهامها وواجباتها فقط، مع كل الآثار الكارثية التي ستترتب على ذلك بالنسبة للمواطنين على مستوى حياتهم وخدماتهم ومستقبلهم، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، والمصلحة الوطنية عموماً، مقابل تحقيق مصالح القلة الناهبة والفاسدة، المتحكمة بمصائر العباد ومقدرات البلاد حتى الآن، أي الاستمرار بالسير من قاع إلى قاع أعمق!

ولا خلاص من هذه الموبقات، التي لا نهاية أو حدود لها، إلا بالخلاص من جملة السياسات التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من كوارث، ومن القلة الناهبة والفاسدة والمتنفذة، طبعاً ومن كل بد!

المركزي يعترف.. التضخم بالأسعار تعجز السياسة النقدية عن ضبطه!

بالتوازي مع إعلان أرقام موازنة لعام 2023 والبيان المالي للحكومة، تكاثرت التصريحات واللقاءات الصحفية والضخ الإعلامي من قبل مصرف سورية المركزي، على غير العادة.

■ عاصي اسماعيل

وبحسب مدير الدراسات والأبحاث الاقتصادية في مصرف سورية المركزي في تصريح لصحيفة تشرين بتاريخ 2022/11/7 هناك: «تراجع ملحوظ في معدلات التضخّم النقدي في سورية، بعد أن كانت الوتيرة تصاعدية». وأن: «السياسات النقدية الحكومية بدأت تأخذ مفاعيلها، لا سيما بعد عودة العديد من مقدرات الدولة إليها، إذ بدأنا نلمس تحسناً في المؤشرات الاقتصادية، وهذا التحسن يجب أن ينعكس على الواقع». فما هي المؤشرات الاقتصادية التي تحسنت، وكيف ستنعكس على الواقع؟

تراجع في مؤشرات التضخم النقدي فقط

يضيف مدير الدراسات والأبحاث: «إذا ما قيمنا السياسة الحكومية النقدية من 2020 إلى 2022 وما مفاعيلها على التضخم العام السنوي والشهري، نرى أن مؤشرات التضخم في تحسن وهذا مثبت بالأرقام.. فمعدل التضخم العام في سنة 2020، بلغ 114 في المئة، وتراجع عام 2021 إلى 101 في المئة، واليوم وبعد الإجراءات الحكومية لضبط الائتمان والسيولة نرى أن معدل التضخم العام بلغ 59 في المئة، ومعدل التضخم السنوي حتى أيلول لهذا العام هو 55 في المئة وهو أقل من السنة الفائتة حيث بلغ 74 في المئة».

وبغض النظر عن مدى صوابية السياسات النقدية المتبعة وآلياتها، فإن حديث مدير الدراسات والأبحاث الاقتصادية في مصرف سورية المركزي المدعم بالنسب المئوية أعلاه هو عن مؤشرات معدلات التضخّم النقدي فقط.

فماذا عن بقية أنواع التضخم الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد السوري؟

خلط ومتاهة!

بمقابل ذلك، وبحسب الصحيفة، يُعرّف مدير الدراسات والأبحاث الاقتصادية التضخم بأنه: «الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم الشريحة الواسعة من المواطنين والتي لها تأثير في القوة الشرائية وفي النشاط الاقتصادي بشكل عام وكل متعلقاته، ليكون المحدد الأساس للتضخم هو مستوى أسعار السلع والخدمات».

التعريف أعلاه عن لسان مدير الدراسات والأبحاث هو للتضخم في مستويات الأسعار الذي لم يتم ذكر مؤشراته الرقمية ونسبه المئوية، وبالتالي لا ينطبق على النسب المئوية التي تشير إلى تراجع في معدلات التضخم النقدي التي أشار اليها!

فهل هذا الخلط بأنواع التضخم، وبالتالي بآثارها ونتائجها، يخفى على مدير الدراسات والأبحاث في المصرف المركزي؟

الاعتراف بالعجز

من المؤكد أن مدير الدراسات والأبحاث على علم ودراية بأنواع التضخم، لكنه اكتفى بالمؤشرات والنسب المتعلقة بالتضخم النقدي فقط، دون الخوض بأنواع التضخم الأخرى ومؤشراتها الرقمية التي يعاني منها الاقتصاد السوري.

فقد ميز مدير الدراسات والأبحاث بين أنواع التضخم، مبيناً أن: «التضخم الجامح هو الارتفاع الكبير بالأسعار والذي تعجز السياسة النقدية عن ضبطه، والتضخم المرغوب هو هدف السياسة النقدية بحيث تحقق استقراراً بأسعار التضخم الذي يتحرك ضمن أهداف السياسة النقدية، وهنا لا يحمل المعنى السلبي بل يكون حالة صحية ضمن المستوى الذي تستهدفه السياسة النقدية ويكون محفزاً للطلب والإنتاج والتصدير، أما النوع الثالث، فهو التضخم المكبوت وهنا تتدخل الحكومة لتحديد الأسعار ويبقى غير معلن».

إن الاعتراف بعجز السياسات النقدية أعلاه يعيد الكرة إلى الملعب الحكومي، وإلى بقية السياسات المتبعة والمطبقة، فالمؤشرات بما يتعلق بالتضخم النقدي تسقط على محك التضخم الجامح في الأسعار، مع التأكيد على ما جاء بحديث مدير الدراسات والأبحاث بأن: «المحدد الأساس للتضخم هو مستوى أسعار السلع والخدمات»، فهو المؤشر الأهم اقتصادياً، والذي لم يتحسن، بل يتراجع باطراد، وبالتالي ينعكس سلباً على الواقع بكل مفرزاته.

الاعتراف بعجز السياسات النقدية يعيد الكرة إلى الملعب الحكومي وإلى بقية السياسات المتبعة والمطبقة فالمؤشرات بما يتعلق بالتضخم النقدي تسقط على محك التضخم الجامح في الأسعار

مفارقة وتناقض

أما المفارقة فهي قول مدير الدراسات بأن: «الحفاظ على التضخم عند مستويات مقبولة هو هدف أيّة سياسة نقدية، وفي العرف العالمي أرقام التضخم لدينا في سورية هي في حالة سيئة، لكنها مقبولة في العرف المحلي»!

فهل المقصود بالقبول بالعرف المحلي هو التضخم النقدي أم التضخم في الأسعار؟

وكيف يمكن اعتبار التضخم الجامح بالأسعار مقبولاً في العرف المحلي؟

وهذا القبول بالعرف المحلي، والحفاظ على التضخم عند مستويات مقبولة، لمصلحة من وعلى حساب من بالنتيجة؟

الحلول معروفة ولكن؟

بحسب مدير الدراسات فإن: «الحلول العلاجية لمشكلة التضخم تبدأ بزيادة الإنتاج المحلي وتحريك العجلة الاقتصادية، وهما الضامن الأساس لزيادة الرواتب والأجور وتحسين الواقع المعيشي للمواطن، فلا يمكن زيادة الرواتب والأجور من دون التوجه إلى زيادة الإنتاج لأن ذلك يأخذنا إلى التضخم الجامح، وزيادة الإنتاج تكون من خلال دعم الاستثمار والمشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وهناك جهود حكومية لتأمين مستلزمات الإنتاج وخاصة المتعلقة منها بالطاقة».

أما الأولوية بحسب مدير الدراسات فهي في الدعم: «يجب أن تكون لمصلحة الإنتاج الزراعي لكون الاقتصاد السوري قائماً على الزراعة بالدرجة الأولى إلى جانب دعم الصناعات الأساسية لإحلال بدائل المستوردات، فكلما انخفضت تكلفة الاستيراد انخفض الاعتماد على القطع الأجنبي وزاد الاعتماد على الناتج المحلي الداخلي، وعليه يتم تصحيح ميزان المدفوعات، ويزداد الإنتاج وتدور العجلة الاقتصادية ونحدّ من التضخم».

السياسات والعرف المحلي التوحشي

لعله من الواضح أن الحلول أعلاه، والتي تتكرر على لسان الرسميين بشكل دائم، تتعارض مع جملة السياسات الليبرالية المطبقة عملياً، والتي تصب بنتائجها على شكل مزيد من الأرباح في جيوب القلة الناهبة والفاسدة، على حساب ومن جيوب الغالبية المفقرة، والاقتصاد الوطني عموماً!

فالإنتاج «الزراعي والصناعي» في أسوأ حالاته «عاماً وخاصاً»، وهو في تراجع عاماً بعد آخر بسبب السياسات المتبعة، والدعم الحكومي، للقطاعات والمواطنين يتآكل ويتراجع وصولاً إلى إنهائه تماشياً مع السياسات المتبعة أيضاً، والحديث الرسمي عن إحلال بدائل المستوردات هو تسويقي وترويجي فقط، بل إن ما يجري على العكس من ذلك بنتيجة نفس السياسات، ولعل زيادة فواتير استيراد القمح والسكر سنوياً، والحمص والعدس مؤخراً، وغيرها الكثير من السلع والمواد، تعتبر مؤشراً على ذلك!

والمؤشر الأكثر إيلاماً من كل ذلك هي معدلات ومستويات الأسعار الكاوية والمستمرة بالارتفاع، والتي يدفع ضريبتها المواطنون على حساب معاشهم وخدماتهم.

والكارثة بعد كل ذلك أن السياسات تعمل على الحفاظ على التضخم، بكافة أنواعه، عند «مستويات مقبولة»، وتعتبر أن ذلك بات «عرفاً محلياً» مقبولاً أيضاً!

فهل من فجور وتوحش أكثر من ذلك؟!

فشة خلق من داخل مخيم اليرموك

لا تزال مخلفات الحرب والمعارك في سورية موجودة، وتبعاتها واضحة أياً كانت، سواء على أرض الواقع من آثار دمار وغيره، أو تبعات اقتصادية، كالفقر المنتشر والمتزايد، وتعزيز طبقة الناهبين، وثراء قلة قليلة ممن استفادوا من هذه الحرب والأزمة، وما زالوا!

■ مراسل قاسيون

اليوم كانت جولتنا في منطقة مخيم اليرموك، التي تعد من المناطق المدمرة جزئياً بنسبة كبيرة.

فقد تم السماح بعودة الأهالي إلى المنطقة منذ ما يقارب السنة بعد طول انتظار، ولكن الغريب بالأمر هو بقاء هذه المنطقة على مخلفات الدمار وبقاياه، وعدم فعل شيء لمحاولة إعادتها للحياة كما يجب!

فعلى سبيل المثال ما زالت مجموعات السرقة وشبكاتها، والتي تسمى بين الأهالي بالعفيشة، تمارس أعمالها على أتم وجه لتعفيش ما تبقى من ممتلكات قابلة للبيع، من حديد وبلاط ورخام وأدوات كهربائية وغيرها الكثير، فالمنطقة ما زالت حكراً لنهبهم وسرقاتهم، وليس للأهالي أي حق بالتكلم معهم، عدا عن تشكيلهم خطراً على الأهالي بحال الاحتكاك معهم، وكل ذلك ليس بخفي عن مسؤولي المنطقة الأمنيين والرسميين، فهذه الظاهرة تبدو طبيعية جداً، وكيف لا فمردودها المادي كبير، ويصب في جيوب البعض بالنتيجة!

ومن جملة التعقيدات الإضافية التي تواجه الأهالي هي أن كل من يدخل ويخرج من الحي فلا بد من وجود البطاقة الأمنية الخاصة به لذلك، والمفارقة بهذا الصدد ضمن الضرورات والاعتبارات الأمنية أن ذلك ينطبق على الأهالي دوناً عن شبكات التعفيش على ما يبدو!

بالانتقال إلى داخل الحي تتضح لنا المشكلات التي يعاني منها الأهالي أكثر، وأبرزها مشكلة الكهرباء، فلا يوجد بوادر باتجاه حل هذه المشكلة على ما يبدو وبشكل نهائي حتى الآن، وكأنها من طبيعة الأشياء، أو كأنه لا مصلحة للجهات المعنية بأمر الحل!

فالأهالي باتوا يلجؤون إلى الحلول الفردية من تمديد كابلات الكهرباء وتأمينها لبيوتهم من أقرب عامود كهرباء، حتى من خارج الحي، دون الرجوع لأحد!

قد يعتبر هذا الحل مرضياً مؤقتاً للأهالي، برغم تكلفته المرتفعة ومخاطره، ولكن هل ستعود الحياة بهذه الطريقة للمنطقة عبر هذا الحل العشوائي وغير المنظم، وهل سيكون هؤلاء مضطرين لاعتباره حلاً دائماً مع استمرار مخاطره؟؟

تتمة للحديث لا يجب إغفال المشكلات المتعلقة بالمواصلات، فمن الملاحظ عدم وجود وسيلة نقل واحدة تخدم الحي، خاصة مع تزايد العائدين إليه والمقيمين فيه!

فهذا العدد الكبير من السكان، والذي تزايد خلال الأشهر القليلة الماضية، ومن خلال سؤال الأهالي، فقد عبر الكثير منهم عن امتعاضهم واستيائهم من عدم توفير وسائل مواصلات لداخل الحي حتى الآن، وخاصة لخوفهم بالدرجة الأولى على الأطفال وذلك لاضطرارهم للذهاب إلى المدارس سيراً على الاقدام، وما يزيد الأمر سوءاً هو استمرار بعض مخلفات الردميات في الشوارع الرئيسية والفرعية!

ما ذكر من مشاكل أعلاه يعتبر غيضاً من فيض مما هو موجود من منغصات على أرض الواقع، وخاصة الوضع المادي السيئ والمتردي الذي تعاني منه الغالبية المفقرة، وأهالي الحي جزء منها.

فهؤلاء وقد اختاروا العودة للعيش في هذا الحي المفتقر إلى أدنى الخدمات هرباً من دفع الإيجارات في المناطق المخدمة، وتوفيراً لضرورات أخرى، لم يستفيدوا من هذا الوفر عملياً، فالفارق يسددونه على نقص وسوء الخدمات.

برسم محافظة دمشق.

داريا.. إلى متى؟؟

مضى على عودة أهالي داريا إلى المدينة قرابة الثلاث سنوات، المدينة التي أنهكتها سنوات الحرب، كغيرها من المدن السورية على امتداد القطر، علماً أن حجم الدمار الهائل في المدينة يصل إلى نسبة كبيرة، سواء من الناحية السكنية أو من ناحية البنى التحتية والخدمات، مثل شبكات الصرف الصحي والكهرباء، وخدمات الاتصالات والإنترنت، إضافة إلى حالة الطرقات والمواصلات.. إلخ.

■ مراسل قاسيون

ويتضح هذا جلياً في حال القيام بجولة بأحياء المدينة، علماً أن حجم الركام والأنقاض والأبنية المدمرة بشكل جزئي أو شبه كلي منتشرة في غالبية حارات وأحياء المدينة تقريباً، ناهيك عن خطورة بعض الأبنية التي قد تنهار في أية لحظة من تلقاء نفسها، علماً أنه لم يمضِ أكثر من أربعة أشهر على انهيار أحد المباني في المدينة، ما أدى إلى وفاة أب وابنه أثناء عملهم سعياً إلى تأمين قوت يومهم.

إضافة إلى ذلك تشكو المدينة من مشكلات الكهرباء كماً ونوعاً، فمن الناحية الكمية تكاد تكون الكهرباء شبه معدومة نظراً للتقنين الذي تتعرض له المدينة «24 ساعة قطع– 2 ساعة وصل»، أما من الناحية النوعية فإن الكهرباء التي تنعم بها المدينة ضعيفة جداً لا تكاد تتعدى 135 بدلاً من 220، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل الأجهزة الكهربائية، وإضافة أعباء مالية على عاتق الأهالي هم بغنى عنها.

أما بالنسبة لخدمة الاتصالات والإنترنت فإن المدينة تعاني من ضعف في الاتصالات الخلوية وانعدام تام لخدمة الإنترنت.

أضف إلى كل ما سبق حالة الطرقات التي يرثى لها، فهي مليئة بالحفر والمطبات، وهي غير صالحة حتى للسير على الأقدام، إضافة إلى برك المياه كبيرة الحجم التي رحبت بالأهالي في بداية فصل الشتاء مع حالة المطر الأولى لهذا العام.

إضافة إلى ذلك فإن ترحيب شبكة الصرف الصحي كان أكثر حرارة، فالروائح الكريهة وسوء الشبكة أدى إلى طوفان الطرقات الذي بات يهيمن على معظم شوارع المدينة.

أخيراً نأتي إلى وضع الموصلات والنقل في المدينة فهو كغيره في مجمل المدن السورية، حيث يعاني الأهالي من ندرة وسائط النقل والمواصلات وذلك بالرغم من عودة ثلث الأهالي فقط، فما هو الحال لو عاد البقية؟ فلا يكفي أن تكلفة المواصلات تأخذ نسبة لا يستهان بها من دخل المواطنين، إلا أنها ومع ذلك غير متوفرة!

نهاية لا بد من إلقاء الضوء على الدور الحكومي الرسمي المتمثل ببلدية داريا، فهي تؤدي دورها بنسبة ضئيلة جداً، حيث تقوم بهدم البيوت «المخالفة» التي وضع أصحابها «الحيلة والفتيلة» لإعادة بناء بيتهم الذي كان قائماً قبل الحرب، أو اضطرار صاحب البيت للأساليب الملتوية، فساداً، تجنباً لهدمه!

فإذا مضى على عودة شبه حياة إلى المدينة أكثر من ثلاث سنوات حتى الآن ومازالت الأوضاع الخدمية بهذا السوء على مستوى مساحتها التي لا تتجاوز 102,48 كم مربع، فكم ستحتاج سورية لإعادة بنائها اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً في ظل إدارة البلاد الحالية؟

سؤال بسيط برسم المعنين من الرسميين!

«إنصاف المواطنين».. لزوم ما لا يلزم رسمياً!

بعد رفع التعرفة الكيلومترية لنقل الركاب بين المحافظات، تجاوباً مع مطالب أصحاب شركات النقل، منذ أسابيع، يجري الحديث الآن عن وجود دراسة في محافظة دمشق من أجل رفع تعرفة وسائل النقل العامة في المدينة.

■ مراسل قاسيون

فقد نقل عن مديرية هندسة المرور في محافظة دمشق، أن هناك دراسة تجري للعمل على زيادة التعرفة لوسائل النقل العام في العاصمة قريباً.

حبة حبة..

في وقت سابق، نهاية تشرين الأول، دعا محافظ دمشق إلى تشكيل لجنة بالتنسيق بين المحافظة ووزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والنفط والثروة المعدنية لدراسة تعديل التعرفة التي يطالب بها أصحاب وسائل النقل، نظراً لارتفاع أسعار قطع الغيار وتكاليف الإصلاح، على أن تكون منّصفة لأصحاب هذه الوسائل والمواطنين، ومعالجة الشكاوى الواردة بالسرعة القصوى، في حال التأكد من أنها محقة..

وبناء عليه، صدر القرار الأول المتعلق بزيادة التعرفة الكيلومترية لنقل الركاب بين المحافظات، ونحن بانتظار القرار الآخر المتعلق بزيادة تعرفة وسائل النقل العام في المدينة على ما يبدو!

فإذا كانت التعرفات التي تصدر تباعاً تحقق الإنصاف لأصحاب شركات النقل بين المحافظات، ولأصحاب وسائل المواصلات داخل المدينة، فمن سينصف المواطن الذي سيجبر على تسديد هذه الفروقات في التعرفة من جيبه، وعلى حساب ضرورات حياته؟!

فالرسميون يأخذون بعين الاعتبار التكاليف التي توضع أمامهم من قبل أصحاب وسائل النقل والمواصلات، لكنهم يغضون الطرف عن واقع المواطن، وخاصة مستوى دخله، الذي يجب أن يكون ضمن حسابات إنصافه عند أي حديث عن زيادة في الأسعار، أو الرسوم وغيرها، بحال توفر النية لإنصافه طبعاً!

فواقع الحال يقول: إن وسطي الأجر بات بالكاد يغطي تكاليف المواصلات الشهرية الضرورية لأسرة مكونة من 5 أفراد، بل يتجاوزه، فماذا عن بقية ضرورات حياة هذه الأسرة؟!

مهماز في مسلسل غير منتهي الحلقات

من المفروغ منه، أن زيادة تعرفة وسائل المواصلات في العاصمة ستكون مهمازاً لزيادة التعرفة في بقية المدن والمحافظات، فمن المتوقع أنه بعد صدور قرار التعرفة في العاصمة، أن تصدر تباعاً قرارات شبيهة في بقية المحافظات، وتحت نفس المبررات والمسوغات طبعاً، بما في ذلك عبارات الإنصاف للمواطنين!

أما الأسوأ، فهو أن المواطن متروك سلفاً تحت رحمة أصحاب وسائل المواصلات، الذين يتقاضون منه تعرفة أعلى من التعرفة الرسمية مسبقاً، بحيث تصدر التعرفة الرسمية لاحقاً لتواكب ما يتقاضاه هؤلاء، وهكذا.. كمسلسل لا نهاية لحلقاته!

فما يجري من حديث بهذا الصدد حول «إنصاف المواطنين» هو لزوم ما لا يلزم على المستوى الرسمي، فلا إنصاف ولا من يحزنون للمواطنين، بل مزيد من تكريس الإجحاف بحق هؤلاء، رسمياً وغير رسمياً!

والأدهى بعد كل ذلك، هو إلقاء المسؤولية واللوم على كاهل المواطنين، الذين لا يلجؤون إلى الشكاوى!

على الهامش!

خبر لافت ورد على صفحة محافظة دمشق الرسمية بتاريخ 2022/11/12 مضمونه أن: «ورشات مديرية النظافة تنفذ أعمال التنظيف والشطف الدوري لشوارع وأحياء المدينة»!

الخبر أعلاه تضمن تفصيلاً للشوارع التي تمت عمليات الشطف لها داخل العاصمة، التي ترافقت مع التحضير لماراثون دمشق الدولي، مع غياب الكثير من الشوارع الأخرى، التي يسجل غيابها عن برنامج عمليات الشطف بشكل دائم على ما يبدو!

أما عبارة «الشطف الدوري» فقد كانت هي المستغربة من قبل المواطنين، فعمليات الشطف التي تم الحديث عنها ربما يكون لها الطابع الدوري في بعض الشوارع فقط، وخاصة المحيطة بالأحياء الراقية في العاصمة، أما بقية الشوارع فلا دورية في عمليات شطفها، بل إن بعضها بعيد جداً عن اهتمامات المحافظة بهذا الشأن، وخاصة شوارع مناطق الفقر والفقراء!

فحتى بهذا الإطار المتعلق بعمليات النظافة وشطف الشوارع كمهمة ومسؤولية للمحافظة، لا يوجد بها إنصاف بالنسبة للمواطنين!

خبر عام وتعليق هام..«تطبيق الـ «GPS» على السرافيس في مدينة دمشق وفر يومياً «130» ألف لتر مازوت»!

يقول الخبر: «وزير التجارة لداخلية وحماية المستهلك: المزارعون في اللاذقية وطرطوس كانوا سعداء بالتعامل معنا».

تعليق: لا تقول فول ليصير بالمكيول.. يعني حتى يلمس المزارعون إيجابية تسويق محاصيل الحمضيات والزيت من الوزارة والسورية للتجارة.. وبعدين لكل حادث حديث!

يقول الخبر: «محافظ دمشق: إن تطبيق الـ «GPS» على السرافيس في مدينة دمشق وفر يومياً «130» ألف لتر مازوت».

تعليق: ياعيني ع هالحكي شو حلو.. ع هالحسبة بيطلع الوفر السنوي بالمليارات ع مستوى دمشق لحالها.. فكيف ح يكون ع مستوى بقية المحافظات.. والأهم يا ترى: وين ح يروح هاد الوفر.. يعني رح يطالنا منو شي كمواطنين.. ولّا تيتي تيتي.. نحنا برات الحسبة؟!

يقول الخبر: «وصف مدير العمليات المصرفية في مصرف سورية المركزي الدكتور فؤاد علي سعر الصرف بأنه ميزان الحرارة للجسم الاقتصادي، وعندما يكون هناك خللٌ في الجسم الاقتصادي يكون هناك ارتفاعٌ في سعر الصرف».

تعليق: ممتاز هالتشبيه اللي بيطلع منو أنو حال الاقتصاد عنا بالبلد كتير مرتفع الحرارة والخلل فيه أكبر وأكبرين.. بس المصيبة انو الحكي الرسمي دائماً عم يكون ع السعر الرسمي للصرف.. لا عن سعر الصرف اللي بتتقدر فيه أسعار السلع بالسوق.. ولا سعر السوق الموازي.. السودا والعياذ بالله.. يعني: حالنا بالويل حبيباتي.. وما حدا عم يسمي علينا!!

يقول الخبر: «مدير عام الشركة السورية للغاز: بدأنا نشعر بنتائج ملموسة وتوقعات بزيادة الإنتاج بنحو 500 ألف متر مكعب من الغاز يومياً».

تعليق: يا ترى مين اللي بدا يشعر بالنتائج الملموسة.. وشو استفدنا من لحديث عن زيادة إنتاج الغاز.. إذا الكهربا ع حالها.. لأ وصارت أسوأ.. ودور الغاز لسا أكتر من 110 أيام.. عجبي.. الحكي منهم والتفسير ع الله!

يقول الخبر: «انفراجات جديدة في توريدات النفط إلى سورية... إيران ترفع الكميات إلى 3 ملايين برميل شهرياً».

تعليق: يعني هالخبر شرحو مثل اللي قبلو.. الانفراجات وزيادة التوريدات ما عم نشوف نتائجها الملموسة حبيباتي.. وبعدين معكم ومع متل هيك أخبار بتهز البدن.. لك لا مازوت ولا بنزين ولا غاز ولا كهربا صار فيهم انفراجات؟!

ما الذي تعنيه إعادة طرح مسألة

مع تعقّد الأوضاع الاقتصادية وتدهور الحالة المعيشية للشعب السوري، يترقب المواطنون بطبيعة الأحوال إشارة ما من هنا أو هناك حول أيّ تغيّر قد يطرأ على منظومة الأجور الهزيلة في البلاد، ولا سيما أن سورية باتت تقبع فعلياً في ذيل قائمة وسطي الأجور عالمياً. ويجري ذلك في وقتٍ تتآكل فيه القدرة الشرائية لهذه الأجور على نحو يومي.

■ قاسيون

اعتبر البعض أن الإشارة التي سبق لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن أطلقتها في شهر نيسان الماضي، حول قيامها بدراسة «مشروع الاستعاضة عن الدعم من خلال البطاقة الذكية بمبلغ محدد» قد تمّ التراجع عنها نتيجة للكمّ الكبير من الاعتراضات التي رافقت هذا الإعلان في حينه، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي أو حتى في بعض الصحف المحلية. لتعود الآن وزارة المالية مرة أخرى معلنةً إشارة جديدة في هذا الصدد.

الحكومة «تخضع لضغوط» مجلس الشعب!

في جلسة مجلس الشعب يوم الإثنين 2022/11/07، أكدت وزارة المالية أنه ستتم «مناقشة تحويل الدعم إلى بدل نقدي في مجلس الوزراء»، أي أن الدعم الاستهلاكي الذي يشكل- نظرياً- النسبة الأكبر من الدعم القائم في سورية «حيث تخصص الحكومة جزءاً من موازنتها المالية السنوية لتخفيض أسعار سلع وخدمات بعينها» سوف يتحول إلى «دعم» نقدي، أي مبلغ تدفعه الحكومة نقداً للمواطن.

بكلام آخر، فإن «الدعم النقدي» يعني توقف الدولة عن تعهدها بالحفاظ على أسعار سلع محددة عند حدود معينة، وتحرير أسعار هذه السلع في السوق «أي ارتفاع أسعارها عدة مرات مقابل إضافة مبلغ مالي من المفترض أنه «تعويض» لأجر العامل» الذي يعرف مسبقاً أن المبلغ الذي سيأخذه – ومعه راتبه الأصلي- سوف يتبخران بسرعة أكبر نتيجة تحرير الأسعار.

ولإضفاء نوع من «الشرعية» على هذا التوجه، تؤكد تصريحات وزارة المالية أن مناقشة هذا المشروع ستتم «بناءً على مطلب عدد من أعضاء مجلس الشعب»، ليتم الإيحاء وكأن أصحاب القرار في البلاد ليسوا هم المعنيين بدفع هذه المسألة إلى الواجهة، وأنهم مجرد «مستجيبين» للضغوط الآتية ممن يفترض أنهم ممثلو الشعب السوري!

الإيهام بتوجيه الإيرادات لزيادة الأجور والرواتب

أولى الأفكار التي ينبغي الوقوف عندها هي الحديث الرسمي الذي يتكرّر قبل كل ضربة توشك على الحدوث فيما يتعلّق بمنظومة الأجر والدعم في سورية، وهو أن الحكومة «تعطي الأولوية» لتوجيه الإيرادات نحو رفع الأجور والزيادات والمنح والتعويضات. وقد يكون هذا الحديث منطقياً لو كان الاقتصاد الوطني يشهد نمواً وتقدماً، أما وأن الانكماش والتراجع هما سيدا الموقف، فإن أية وعود بتوجيه إيرادات لاحقة لرفع الأجور هي وعود قاصرة.

بهذه المناسبة، تفصح الموازنة العامة للدولة للعام 2023 عن نفسها لا بوصفها موازنة انكماشية بامتياز فحسب «حيث انخفضت بعد تحويلها للدولار من حوالي 5 مليارات دولار في العام 2022، إلى ما يقارب 3 مليارات دولار في العام 2023»، بل وكذلك بوصفها واحدة من أكثر موازنات الدولة تخفيضاً لاعتمادات بند «الدعم الاجتماعي» التي تراجعت من 1,5 مليار دولار في 2022، إلى 0,9 مليار دولار في 2023. وبالتالي، فإن الحديث عن التحول نحو «الدعم النقدي» يجري أساساً في ظل تراجع الدولة المتسارع عن دورها في مجال الرعاية الاجتماعية، وتآكل مصادر الإيرادات المرتبطة بالإنتاج الحقيقي بمقابل محاولة رفع مصادر الإيرادات المرتبطة بالضرائب والرسوم في ظل نظام ضريبي موجّه لجيوب الأكثرية المنهوبة من الشعب ولا يطال جيوب الناهبين الكبار بشكلٍ فعلي.

ارتفاع الحد الأدنى للأجور ليصبح 500 ألف - أو حتى ملايين الليرات السورية- لا يعني شيئاً ما لم يكن الحد الأدنى للأجور مربوطاً بالحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة

500 ألف أو حتى ملايين.. لا فرق!

في سيل التداول الإعلامي المفتوح حول موضوع الأجور يجري ماءٌ كثير. وواحدة من «الاقتراحات» التي انتشرت مؤخراً هي مطالبة أحد أعضاء مجلس الشعب برفع الحد الأدنى للأجور والرواتب في سورية ليصبح 500 ألف ليرة سورية، معتبراً أنه بذلك «يستطيع المواطن أن يعيش بكرامة يستحقها»!

ولا تحتاج المسألة إلى كثير من السجال في هذا الصدد، إذ يكفي القول إن ارتفاع الحد الأدنى للأجور ليصبح 500 ألف – أو حتى ملايين الليرات السورية- لا يعني شيئاً إذا لم ترتفع القيمة الحقيقة لهذا الأجر وما يمكن أن يغطيه من الاحتياجات، فمهما بلغت عملية رفع الأجور فإن قيمة الأجر سرعان ما ستتبخر جراء الارتفاعات الكارثية التي ستشهدها أسعار السلع في السوق «على سبيل المثال: وفق آخر حساب لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، فإن الحد الأدنى للأجور في البلاد والذي لا يتجاوز 92,970 ليرة سورية لا يشكل سوى 4,1% من الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة من خمس أشخاص والتي بلغت 2,234,339 ليرة سورية» وفي حال

«الدعم» النقدي في سورية؟

3 مليار دولار

انخفضت الموازنة العامة للدولة بعد تحويلها للدولار من حوالي 5 مليارات دولار في العام 2022، إلى ما يقارب 3 مليارات دولار في العام 2023

0,9 مليار دولار

انخفضت اعتمادات بند «الدعم الاجتماعي» في الموازنة العامة للدولة من 1,5 مليار دولار في 2022، إلى 0,9 مليار دولار في 2023

%4,1

وفق آخر حساب لمؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، فإن الحد الأدنى للأجور في البلاد والذي لا يتجاوز 92,970 ليرة سورية لا يشكل سوى 4,1% من الحد الأدنى لتكاليف المعيشة الذي يبلغ 2,234,339 ليرة سورية

المنحنى البياني للدعم المعلن حكومياً خلال 11 سنة

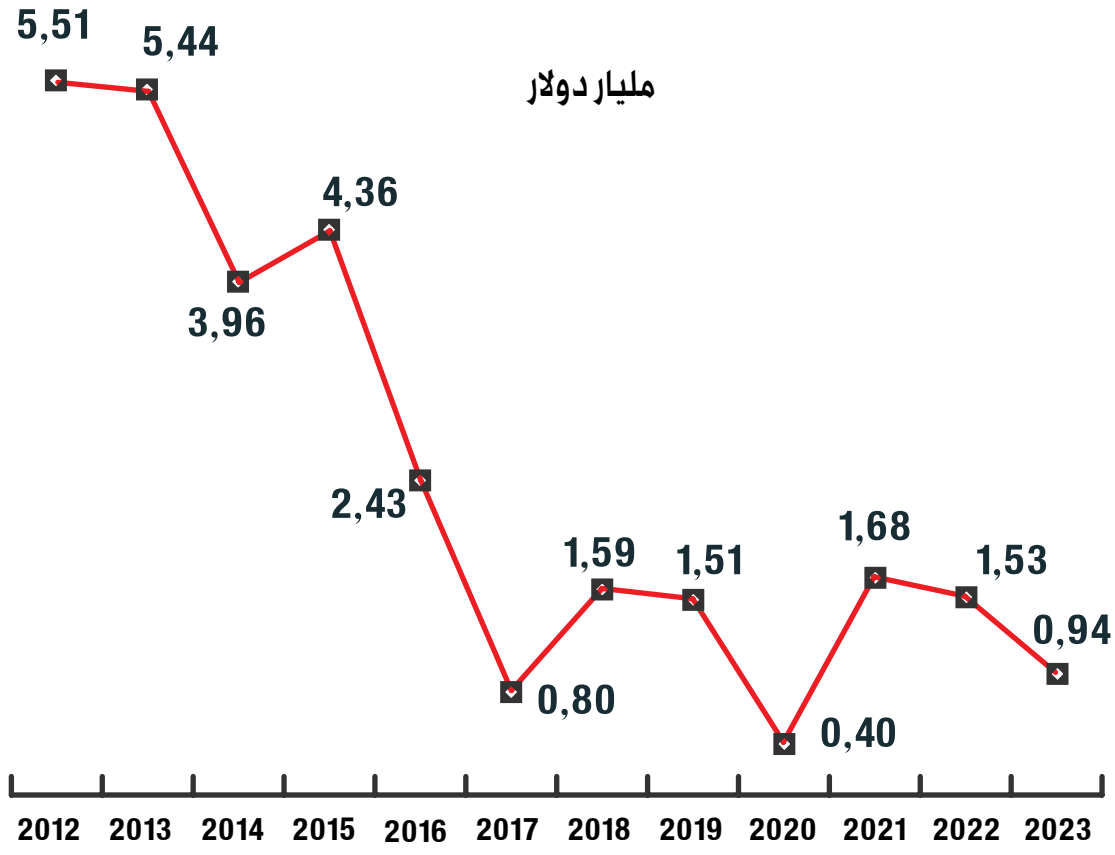

تحرير أسعار السلع في السوق، فإن أسعارها ستتضاعف مرات ومرات بمقابل «ارتفاع» الأجر اسمياً إلى 500 ألف ليرة مثلاً. وبالتالي، فإن أية عملية رفع اسمية للأجور لا تضمن رفع القيمة الحقيقية للأجر إيجابياً فإنها ليست سوى «ضحك على اللحى».

هل يضمن «البدل النقدي» محاربة الفساد؟

واحدة من الحجج التي يجري تسويقها لتبرير فكرة تحويل الدعم إلى دعم نقدي هي أن التحويل هذا سيضمن وضع حد لعمليات الفساد التي تشوب الطريقة الحالية في توزيع الدعم عبر البطاقة الذكية.

والسؤال البديهي هنا، هل سيقف الفساد الكبير عاجزاً عن الاستفادة من أي شكل يجري اعتماده لتوزيع ما تبقى من الدعم؟ وهل عدم الوسيلة سابقاً للاستفادة من الأشكال القديمة؟ ثم هل الطريق الأمثل لمكافحة الفساد يكون بتقليب أشكال تقديم الدولة للدعم أم باجتثاث الفساد من جذوره؟ وفوق ذلك، تكمن واحدة من القطب المخفية في طرح مسألة الدعم النقدي في أن هذا النقد – وفقاً لبعض التقديرات – لن يكون موّحداً للجميع، وبالتالي، سيُفتح باب الفساد على مصراعيه أمام المعنيين بتقدير حاجة هذه العائلة أو تلك للدعم.

عودة إلى النقطة الأساس: أجور وأرباح

قد يسأل سائل: ما الذي يدور في بال المعنيين في البلاد؟ وما هي استراتيجية الدعم هذه التي تقتضي الزج بالبطاقة الذكية، بكل مشاكلها وعللها، ثم محاولة إيجاد بدائل لها؟

الإجابة ببساطة هي أن في بال هؤلاء رفع الدعم الاجتماعي تماماً، وهي استراتيجية تسير بخطى ثابتة منذ زمن طويل، ببطاقة ذكية أو بمبلغ نقدي أو أياً كان الشكل الذي يخدّم هذا الهدف...

وبغض النظر عن شكل الدعم، فإن جوهر المسألة وعصبها ليس هنا، أي لا تقف عند حدود شكل الدعم فقط، بل في الخلل في توزيع الثروة الوطنية بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح لمصلحة هؤلاء الأخيرين، وفي الفارق بين الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة والحد الأدنى للأجور، وهي المسائل التي كانت السبب أصلاً في منظومة الدعم التي تشكل اعترافاً من الدولة بأنها لا تمنح أجوراً كافية للعاملين فيها.

السنة	الدعم المعلن بالليرة السورية	الدعم المعلن مقوماً بالدولار في السوق السوداء	سعر الصرف
2012	386 مليار ليرة سورية	5,51 مليار دولار	70
2013	512 مليار ليرة سورية	5,44 مليار دولار	94
2014	615 مليار ليرة سورية	3,96 مليار دولار	155
2015	983 مليار ليرة سورية	4,36 مليار دولار	225
2016	973 مليار ليرة سورية	2,43 مليار دولار	400
2017	423 مليار ليرة سورية	0,80 مليار دولار	528
2018	750 مليار ليرة سورية	1,59 مليار دولار	469
2019	811 مليار ليرة سورية	1,51 مليار دولار	535
2020	373 مليار ليرة سورية	0,40 مليار دولار	915
2021	3 تريليون و500 مليار ليرة سورية	1,68 مليار دولار	2080
2022	5 تريليون و529 مليار ليرة سورية	1,53 مليار دولار	3605
2023	4 تريليون و927 مليار ليرة سورية	0,94 مليار دولار	5190

200 مليون جائع خلال عامين والمتسبب ليس الحرب في أوكرانيا

على عكس الفكرة التي انتشرت في عام 2022، بدأت أزمة الغذاء العالمية قبل الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الحبوب بسبب المضاربة. على الصعيد العالمي، من عام 2014 إلى عام 2021، ازداد عدد الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الخطير أكثر من 350 مليون شخص، من 565 إلى 924 مليون. كان معدل الزيادة حاداً بشكل خاص من 2019 إلى 2021، وأثر على أكثر من 200 مليون شخص. في عام 2021 عانى حوالي 2,3 مليار شخص «29,3%» من سكان العالم» من انعدام أمن غذائي معتدل أو خطير. في عام 2022 تشير جميع المؤشرات إلى خطر قائم. انعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 17 أيار 2022 لمناقشة كيفية التعامل مع أزمة الغذاء المقبلة التي قد تؤدي إلى ثورات شعبية.

■ توسان وبيرنز
ترجمة: قاسيون

هذه هي النتيجة المباشرة لنموذج الأعمال التجارية الزراعية الذي يهدف إلى جني الربح بدلاً من إطعام الناس. آثار هذا النظام واضحة بشكل خاص في دول «الجنوب العالمي»، حيث فرضت سياسات التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي شكلاً مكثفاً من الزراعة الموجهة للتصدير والتنافسية والمربحة في السوق العالمية، ما أدّى إلى الضغط على إنتاج الأغذية الأساسية والزراعة الفلاحية التي تنتج 70% من غذاء العالم. أصبح الغذاء سلعة خاضعة للمضاربة في السوق العالمية حيث تقوم قلّة من الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة بتحديد الأسعار.

تستفيد هذه الأعمال التجارية الزراعية الكبيرة من الإعانات وتستحوذ على المزيد من الأراضي لتوسيع إنتاج المحاصيل المخصصة للوقود ما يستنزف موارد المياه لصالح المحاصيل الزراعية عالية الاستهلاك، وتدمر بذور الفلاحين لصالح المنتجات الهجينة والبذور المعدلة وراثياً، وتعمم استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات. يعاني شخص من كلّ عشرة أشخاص في العالم من الجوع بشكل دائم وفقاً لمعيار أوسع طورته منظمة الفاو. يعاني 30% من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي. وفقاً للفاو، فـ 60% من سكان القارة الإفريقية يعانون من انعدام أمن غذائي معتدل، و20% من انعدام أمن غذائي حاد. هذه الأرقام مبالة للزيادة وليس للنقصان.

أعلنت منظمة اليونيسيف في 23 حزيران أنّ ما يقرب من 8 ملايين طفل دون سن الخامسة في 15 دولة معرضون لخطر الموت من الهزال الشديد. أجبرت الأزمة الغذائية العالمية المتزايدة 260 ألف طفل إضافي منذ بداية العام– طفل كلّ 60 ثانية– على المعاناة من الهزال الشديد في 15 دولة تتحمل وطأة الأزمة. ووفقاً لليونيسيف فقد ارتفع سعر الغذاء العلاجي الجاهز للاستخدام لعلاج الهزال الشديد بنسبة 16% في الأسابيع الأخيرة بسبب الارتفاع الحاد في مكوناته الأساسية. علاوة على ذلك هناك 600 ألف طفل إضافي لا يستطيعون الوصول إلى العلاج الذي قد ينقذ حياتهم ولهذا هم معرضون للموت.

من المفارقات أنّ غالبية الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية هم مزارعون، ولا سيما صغار المنتجين الذي لا يملكون الأرض أو لا يملكون ما يكفي من وسائل لزراعتها. يتعين على هؤلاء بيع أكبر قدر ممكن من المنتجات الزراعية في السوق لسداد ديونهم ممّا يحرمهم من الطعام الكافي لعوائلهم.

الإنتاج يزيد ولا ينقص!

ممّا يحيّر العقل الباحث عن سبب المشكلة أنّ العالم لا يعاني من نقص في إنتاج الغذاء، ففي الواقع زاد إنتاج الغذاء العالمي بسرعة أكبر من سرعة نمو سكان العالم لأكثر من نصف قرن. في 2021 وصل محصول الحبوب إلى مستوى قياسي، ولكن جزءاً متزايداً من هذا المحصول ليس مخصصاً للاستهلاك البشري.

دعمت حكومات «دول الشمال» إنتاج الوقود الزراعي، والذي يُطلق عليه اسم «الوقود الأخضر» أو الوقود الحيوي بشكل مضلل من أجل إثارة استجابة إيجابية من الجمهور. في مقال نشر في نيسان الماضي سلط جان فرانسوا كولين، المستشار السابق في وزارة الزراعة الفرنسية، الضوء على الزيادة الكبيرة في الاستخدامات الصناعية لإنتاج الحبوب في العالم، ولا سيما الإيثانول. تمّ تخصيص 30% من الزيادة في الإنتاج العالمي خلال الخمسين عاماً الماضية لصالح الاستخدام الصناعي للحبوب. المحصول الرئيسي هو الذرة، ولكن يتم استخدام القمح على نطاق واسع أيضاً. يتم في الولايات المتحدة معالجة ما يقرب من 200 مليون طن من الذرة كلّ عام لتحويلها إلى إيثانول يستخدم كوقود للسيارات. يتم اليوم استخدام 10% من الحبوب كوقود للسيارات.

إذا ما أضفنا إلى ذلك المساحات المخصصة لنباتات مثل اللفت وفول الصويا وزيت النخيل التي يتمّ استخدامها أيضاً للوقود، فهذه المناطق جميعها يمكن أن تنتج محاصيل القمح والأرز المخصصة لإطعام البشر.

كما أنّ 35% من إنتاج الحبوب العالمي يُستخدم كعلف للحيوانات في شركات الإنتاج الحيواني. تسيطر حفنة من الشركات متعددة الجنسيات على سوق الحبوب، وبالتالي تشكل قطباً يزيد باستمرار من أرباحه وأصوله على حساب مصالح البشر العاديين. على مستوى العالم بأكمله، تسيطر أربع شركات على 70% من سوق الحبوب الدولي «ثلاث أمريكية وواحدة فرنسية».

لنأخذ واحدة منها كمثال هي شركة كارغيل Cargill. ذكر تقرير حديث لمنظمة أوكسفام أنّ شركة كارغيل هي واحدة من أربع شركات تملك أكثر من 70% من السوق العالمي للسوق الزراعية. يملك 11 شخصاً من عائلة كارغيل 87% من الشركة، وقد بلغت ثروتهم 42,9 مليار دولار في 2017. ومنذ عام 2020 ازدادت ثروتهم بمقدار 14,4 مليار دولار، وكانت تنمو بنحو 20 مليون دولار يومياً خلال الوباء بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. كان صافي أرباح الشركة العام الماضي 5 مليارات دولار، ومن المتوقع أن تحقق أرباحاً أعلى هذا العام بسبب ارتفاع الأسعار.

لا يمكن حلّ أزمة الغذاء دون حلّ المشكلة الرئيسية التي تسببت بها الإنتاج خدمة للربح الأقصى الذي يصبّ في النهاية في جيوب الشركات الكبرى العالمية

هل من حلّ سريع؟

لا يمكن حلّ أزمة الغذاء دون حلّ المشكلة الرئيسية التي تسببت بها: الإنتاج خدمة للربح الأقصى الذي يصبّ في النهاية في جيوب الشركات الكبرى العالمية. لكن صاغت منظمة «طريق الفلاحين La Via Campesina» مقترحات فورية لمعالجة المشكلة، يمكن تلخيصها بالتالي:

إنهاء المضاربة على المواد الغذائية وتعليق تداولها في أسواق السلع، وحظر المضاربة على العقود الآجلة الزراعية. ينبغي ربط أسعار الأغذية المتداولة عالمياً بتكاليف الإنتاج واتباع مبادئ التجارة العادلة سواء بالنسبة للمنتجين أو المستهلكين.

إنهاء سيطرة منظمة التجارة العالمية على أسواق المواد الغذائية، وخاصة القواعد التي تمنع البلدان من تطوير مخزونات الأغذية العامة، وتنظيم الأسواق والأسعار، وسنّ سياسات تدعم صغار المنتجين.

عقد اجتماع طارئ للجنة الأمن الغذائي وإنشاء هيئة دولية جديدة لإجراء مفاوضات شفافة بشأن الاتفاقات السلعية بين البلدان المصدرة والمستوردة، كي يتسنى للدول التي تعتمد على الاستيراد الغذائي الحصول عليها بأسعار مقبولة للطرفين.

حظر استخدام المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود أو الطاقة. يجب أن يكون الطعام أولوية على الوقود.

فرض حظر عالمي على سداد الديون العامة من قبل البلدان الفقيرة وشديدة الفقر.

■ بتصرّف عن:
and crisis food International
it overcome to proposals

بورصة المياه تعزز مكانتها تحت ضغط الحاجة!

تفاقمت أزمة المياه في الكثير من البلدات والمناطق والأحياء، وخاصة في مدن وبلدات الريف، وذلك بالتوازي مع فترة الشح «الأزلية» بين نهاية فصل الخريف وبداية فصل الشتاء، بانتظار تحسن المخزون المائي مع بدء موسم الأمطار، كما كل عام، عسى تتحسن معه كميات الضخ عبر الشبكات الرسمية.

■ سوسن عجيب

وتتعزز المشكلة بشكل أكبر وأعمق مع غياب الكهرباء أيضاً، فحتى إن توفرت المياه في الشبكة أحياناً فهذا لا يعني بالضرورة وصولها إلى المحتاجين!

فكل الحديث عن التنسيق بين وحدات المياه وبين الجهات المسؤولة عن تزويد محطات ضخ المياه بالكهرباء اللازمة لتشغيلها كان بلا جدوى، وكذلك وصول المياه في الشبكة لا يعني إمكانية وصولها في الأبنية الطابقية في ظل الغياب الكهربائي عنها، فواقع الحال يقول: إن هذه المشكلة ما زالت قائمة في الكثير من البلدات والقرى، ما يعني استمرار المعاناة وتفاقمها دون حلول ناجزة!

الشح الحالي كان كارثياً على المواطنين، فقد ارتفعت بورصة المياه المعبأة عبر الصهاريج لتصل إلى سعر 25 ألف ليرة لكل 5 براميل، وبما يعادل 125 ألف ليرة شهرياً بالنسبة لكل أسرة تقريباً، كي تغطي احتياجاتها من المياه، وهذه المياه مخصصة للاستعمال المنزلي من غسيل وتغسيل وتنظيف فقط، حيث يضاف إلى التكلفة أعلاه ثمن مياه الشرب، والتي تتجاوز بمجموعها مبلغ 150 ألف ليرة شهرياً كتكلفة وعبء تتحمله غالبية الأسر في الكثير من البلدات والمدن، مع الأخذ بعين الاعتبار جهالة مصادر المياه، وخاصة ناحية سلامتها وصلاحية استخدامها البشري!

بناء عليه، فليس من المستغرب أن يتم الاضطرار من قبل المواطنين إلى اللجوء إلى بعض مصادر المياه المتاحة الأخرى، مثل: الينابيع في بعض المناطق والقرى، مع ما يمكن أن تسفر عنه من احتمالات الإصابة بالأمراض، وهو ما جرى ويجري خلال السنوات الماضية وحتى الآن!

يضاف إلى ذلك بعض الوقائع التي تؤكد حصول رشح بين شبكات الصرف الصحي، وصولاً إلى شبكات المياه، والتي تؤدي أيضاً إلى انتشار الأمراض، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك أيضاً!

فأمر سوء وتردي خدمة التزود بالمياه عبر الشبكات الرسمية المفترضة لم يعد يقتصر على التكاليف المرتفعة والباهظة التي يتكبدها المواطنون لتأمين احتياجاتهم عبر الصهاريج، وعلى حساب ضرورات حياتهم الأخرى، بل وعلى ما يمكن أن يعانوه من أمراض، والتي تحملهم أعباءً مالية إضافية للاستشفاء منها أيضاً!

فالمعاناة المستمرة من أزمة المياه في ظل انعدام الحلول الرسمية لها، والاكتفاء ببعض الحلول الترقيعية هنا وهناك، أو تجيير المسؤوليات والتهرّب منها، لا يعني إلّا المزيد من تعمق الأزمة، وبالتالي، المزيد من عوامل استغلال الحاجة!

فأن تصل تكلفة أعباء الحصول على المياه لسد الحاجة الضرورية منها إلى مبلغ 150 ألف ليرة شهرياً، في ظل الواقع المعيشي المتردي للغالبية المفقرة، وبعلم ودراية الحكومة والرسميين، مع كل اللامبالاة والاستهتار، لا يعني إلّا الدفع بهذه الغالبية نحو المزيد من الإفقار والعوز والمرض!

فهل فعلاً هناك عجز حكومي عن حل هذا الملف الحياتي والضروري والهام، أم أن المعاناة وأوجه الاستغلال مطلوب استمرارها وتعميقها أكثر، مع مفاعيلها ونتائجها الكارثية على حساب ضرورات المعيشة والصحة والبقاء على قيد الحياة؟!

لا دخان بلا نار

ورد على الموقع الحكومي الرسمي بتاريخ 2022/11/7 أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ناقش مع عدد من الفعاليات التجارية والصناعية «مستوردي ومنتجي المواد والسلع الأساسية» واقع أسعار المواد والسلع الأساسية المطروحة في الأسواق ومدى توافرها.

■ مراسل قاسيون

وفي تتمة الخبر، شدد الوزير على «ضرورة الالتزام التام بنشرات الأسعار التي تصدر عن الوزارة»، وأوضح، أن «عمل القطاع التجاري والصناعي مهم كشريك أساسي بالنهوض بالواقع الحالي، بما ينعكس إيجاباً على واقع الأسواق وتوافر السلع والمواد الأساسية، وبما يلبي حاجات المواطنين».

على إثر هذا الخبر، واجتماع الوزير مع مستوردي ومنتجي المواد والسلع الأساسية، شاع حديث مفاده: أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أصدرت نشرة سعرية جديدة لبعض المواد الأساسية تتضمن رفعاً سعرياً لها، أو تمهد لهذا الإجراء!

لا شك، أن حديث رفع أسعار بعض المواد والسلع الأساسية هو مجرد إشاعة حتى الآن، لكن كما تعودنا وبحسب المثل القائل: لا دخان بلا نار، من يضمن ألا تصدر نشرة سعرية رسمية تقضي برفع أسعار المواد والسلع والأساسية؟!

فموضوع التسعير وفقاً للآلية المتبعة من قبل الوزارة تعتمد أساساً على ما يتم اعتماده من تكاليف من قبل مستوردي ومنتجي السلع «الأساسية وغيرها»، مع هامش الربح الرسمي للحلقات التجارية المختلفة.

وهذا ما تم تأكيده مؤخراً عن لسان مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بعد اجتماع الوزير مع الفعاليات التجارية والصناعية، بقوله: «بموجب الأنظمة والقوانين تعمل المديرية على دراسة تكاليف المواد عبر لجنة موسعة بالشراكة مع القطاع الخاص نفسه، الصناعي والتجاري، حيث تتم دراسة التكاليف على أرض الواقع، مع مراعاة كافة المتغيرات، خصوصاً، أن نشرة الأسعار يتم إصدارها أسبوعياً بما يسمح بمراعاة كافة المتغيرات بسرعة ومرونة تؤمن توافر المواد في الأسواق وعدم انقطاعها، من خلال إعطاء أصحاب الفعاليات نسبة ربح حقيقية وعادلة، وتحقق جدوى العملية الاستثمارية»، وذلك بحسب صحيفة البعث بتاريخ 2022/11/10.

يشار بهذا الصدد، أن آخر نشرة سعرية للمواد والسلع الأساسية كانت قد صدرت بتاريخ 2022/10/13، وشملت بحينه أسعار «سكر- رز- بن- شاي- زيت- سمن- دقيق- سميد- تونا- سردين».

أما على مستوى الواقع السوقي، فإن الأسعار فيه لا علاقة لها بالنشرات السعرية غالباً، فهامش التغير في السعر نسبي بين سوق وآخر، بل بين محل وآخر في نفس السوق أحياناً، وذلك تبعاً لعوامل النهب والاستغلال المتاحة!

مع الإشارة أيضاً، أنه وبعد صدور النشرة السعرية الأخيرة كان هناك تعهداً من قبل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2022/10/16 يقول: إنه «لا وجود لأية نيّة حالياً لمزيد من الرفع على الأسعار».

إن مفردة «حالياً» عن لسان الوزير مضى عليها حتى الآن شهر تقريباً، فهل استنفذت نفسها زمنياً، ويجرى التمهيد للرفع السعري الجديد من خلال لقائه مع الفعاليات التجارية والصناعية مؤخراً، وسنكون بالتالي أمام نشرة سعرية قادمة تتضمن رفعاً سعرياً جديداً لهذه المواد، أو غيرها؟

ننتظر.. مع تمنياتنا أن نكون مخطئين!

إنجلس والحرارة: من «الكالوريك» السِّحريّ إلى رؤية الذرّات

كتب فريدريك إنجلس في «المقدّمة القديمة» لكتابه «ضدّ دوهرنغ» «1878»: «غالباً ما نصادف في علم الطبيعة نفسه نظريات تقلب العلاقات الفعلية على رأسها؛ فتَعتَبر الانعكاسَ بمثابة الشيء العاكِس. ولذلك فهي تحتاجُ إلى إيقافِها أيضاً على قدَميها. ولا يندر أنْ تَسيطِرَ مثلَ هذه النظريات طويلاً. والمثالُ على ذلك هو التعاليمُ الخاصّة بالحرارة: ففي غضون قرنين تقريباً لم تكن الحرارة تُعتَبَر شكلاً لحركة المادة العاديّة، بل مادةً سحريّةً خاصّة. ولم يَحقّق التحوُّلَ اللازمَ هنا إلا النظريةُ الميكانيكيةُ للحرارة. ومع ذلك فإنّ الفيزياء التي سيطرت عليها نظريةُ السيّال الحراري «الكالوريك» قد اكتشَفَتْ طائفةً من قوانين الحرارة ذات أهمّية بالغة...».

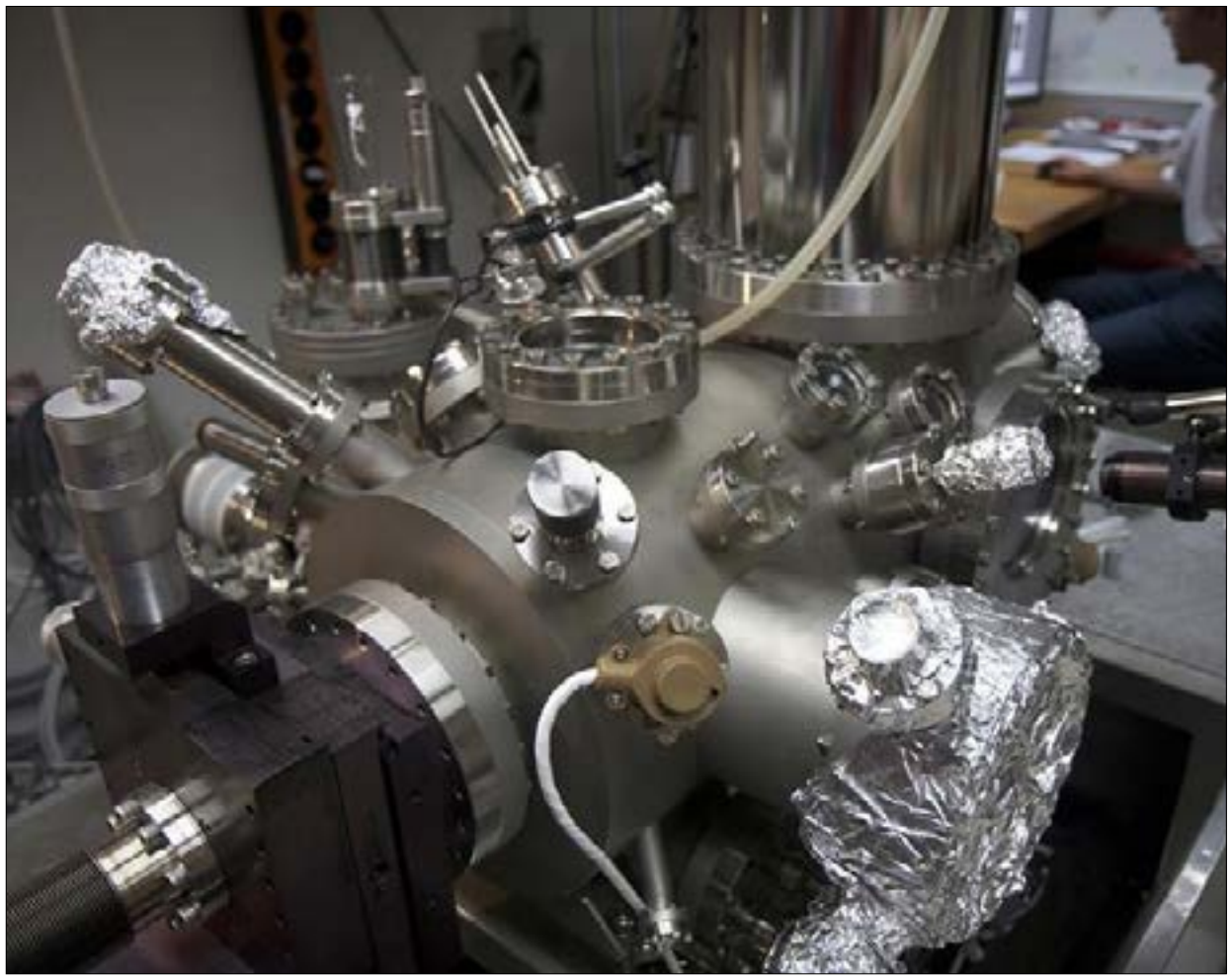

■ د. أسامة دليقان

يؤرّخ إنجلس ظهور وأفول فرضية «السيّال الحراري» أو الكالوريك Caloric في مخطوطه «ديالكتيك الطبيعة»، فيكتب: «إنّ النظرة الأولى الساذجة تكون كقاعدة، أكثر صحة من النظرة الميتافيزيقية اللاحقة. وهكذا سبق لبيكون «ومن بعده بويل، ونيوتن، وجميع الإنكليز تقريباً» القولُ بأنّ الحرارة هي حركة «حتى أنّ بويل قال إنها حركة جزيئات». ولم تظهر نظرية السيّال الحراري «الكالوريك» سوى في القرن الثامن عشر في فرنسا، ومن ثم أصبحت مقبولة إلى هذا الحدّ أو ذاك في كلّ القارّة». «توفّي بويل عام 1691».

بقيت فرضية السيال الحراري «الميتافيزيقية» سائدةً حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً. وعلى غرار «السائل الكهربائي» الذي اقترحه فرانكلين عام 1751 و«السائل المغناطيسي» الذي اقترحه آيبينوس عام 1759، كان أنصار الفرضية الخاطئة يعتقدون بأنّ الحرارة ناجمة عن وجود «مادة» خاصة بشكل «سائل حراري محفوظ» أُطلِقَ عليه اسمُ «كالوريك»، ينتقل من جسم إلى آخر، مثلما اقترح ذلك العالمان لافوازييه ولابلاس عام 1783 في ورقة مشتركة بعنوان «مذكّرة حول الحرارة»، قبل أنْ يتبيَّن خطأ هذه الفرضية في نهاية المطاف، وتحلّ محلّها النظريةُ الميكانيكية للحرارة.

النظرية الميكانيكية للحرارة

عندما ألّف إنجلس «ضدّ دوهرنغ» كانت هذه النظرية بالكاد قد ترسّخت بشكل متين منذ عقود قليلة فقط، ولا سيّما بفضل أعمال كَلاوزيوس منذ 1850، التي جمعها وتوّجَها بكتابه «النظرية الميكانيكية للحرارة» «الطبعة الأولى 1865»، قائلاً بأنّ الحرارة شكلٌ من أشكال الحركة «التذبذب» لدقائق أو جزيئات المادة، وليست مادّة خاصة بحدّ ذاتها.

مع ذلك، ساعد مبدأ «الكالوريك» في تنظيم الأبحاث والتجارب لحوالي 70 عاماً، فاخترع لافوازييه ولابلاس مقياسَ «مسْعَر الجليد»، ولاحظا أنّ الحرارة النَوعية يمكن أنْ تعتمد على المادة وعلى درجة حرارتها، وأنّ التمدّد الحراري، وخاصة بالنسبة للغازات، يمكن أن يؤدّي إلى «اختفاء» واضح للحرارة، مما بشّر بمبدأ انحفاظ الطاقة. وبين حين وآخر كانت تنتابُ العلماء، بمن فيهم لافوازييه ولابلاس، نوباتٌ متفاوتة من الشكّ في فرضية «السيّال الحراري»، وعانى بعضهم لاحقاً من صعوبة التخلّي عنها والاقتناع بالنظرية الجديدة «الميكانيكية» للحرارة التي حلّت محلّها أواسط القرن التاسع عشر فشكّلت منعطفاً مهماً في تأسيس علم الثرموديناميك.

رؤية الذرّات والجزيئات

في الفصل السادس من «ضدّ دوهرنغ» «الفلسفة الطبيعية. مَبحَث نشأة الكون والفيزياء والكيمياء»، يعرض إنجلس دورَ «الحرارة الكامنة» في تغيّر الحالة الفيزيائية للمادّة، ثمّ يتابع قائلاً: «وهذا التفسير لا يمثّل بالطبع إلا فرضيةً مثل كلّ النظرية الميكانيكية للحرارة، طالما أنّ أحداً لم يرَ جُزَيئَةً حتى الآن فضلاً عن رؤية تذبذباتها».

فيما بعد، خلال القرن العشرين، حدثت تطوّرات علمية وتقنية سمحت بتحديد أشكال عدد من الجزيئات وحتى تصوير بعضها، وبدقّة متزايدة خلال العقود القليلة الماضية، مما قدّمَ براهين إضافية على النظرية الميكانيكية للحرارة. ولكن قبل المرور على أبرز هذه التطوّرات، من المفيد أنْ نقتبس من أحد الكتب العلمية الحديثة نسبياً، الذي حمل عنوان «ما بعد الثُخوم الجُزيئيّة، تحدّيات للكيمياء والهندسة الكيميائية»، الصادر عن «مجلس البحث القومي» الأمريكي، واشنطن، 2003، ص72، الفصل الخامس، «عزل، المواد والبنى والتعرّف عليها وتصويرها وقياسها»: «إنّ تحديد البنية الجزيئية بالتفصيل، يتطلّب التعرّف على المواضع الفراغية لجميع ذرّاتها، أيْ المسافات الذرّية وزوايا الروابط... ولكنّ الجزيئات حركيّةٌ «ديناميكيّةٌ»، وهي خاصّية لا تعكسُها الصُور السكونية «الستاتيكية»... ولأنّ جميع الذرات في جميع الجزيئات تتحرّك، حتى في حدود أدنى درجات الحرارة التي أمكن التوصّل إليها، فإنّ البنى الجزيئية إنّما تَصفُ في الحقيقة الموضعَ الوسطيّ حول ترتيب توازنيٍّ ما. كما أنّ الدورانات حول روابط معيَّنة تحدث بشكل حُرّ في درجات الحرارة العادية. وبالتّالي، توجد بعض الجزيئات في أكثر من شكل بنيويّ».

هذه من الصيَاغات العلمية الحديثة التي تتشابه مجدّداً مع صياغات إنجلس وتنسجم مع تشديده على ما ذهبت إليه الفلسفة المادية الديالكتيكية من تأكيدات حول ديالكتيك الحركة والسكون، وأنّ الحركة مطلقة والسكون «التوازن» نسبيّ، ليس في «الطبيعة» فحسب بل وفي المجتمع والفكر البشري.

ثم يذكر هذا المرجع الحديث نفسه، بأنّه حتى الآن ما زالت «التقنيات المتاحة لتحديد البنية الجزيئية محدودة» ومع ذلك فإنها موجودة وتتضمّن: «التحليل البنيوي بتقنيات الانعراج «الحيود diffraction» كانعراج الأشعة السينية أو الإلكترونية أو النيوترونية. وهناك تقنيات امتصاص وإصدار الإشعاع الكهرطيسي، كالتصوير الطيفي بالمايكروويف، والرنين المغناطيسي النَووي NMR». وهنا نذكر على سبيل المثال، أنّ جزيئة الحمض النووي DNA تمّ تصوير شكلها اللَولبي المضاعَف لأول مرّة عام 1952 باستخدام «التصوير البلّوري بالأشعة السينية» x-ray crystallography على يد روزاليندا فرانكلين، مما ساعد واطسن وكريك باكتشاف تركيب DNA الكيميائي. وفي عام 2009 قام فريق من شركة IBM بالتقاط ما اعتُبر أوّل صورة من نوعها ووضوحها لجزيء مفرد، هو جزيء البنتاسين «خماسي الكربون» باستعمال نوع خاص من المجهر الإلكتروني «يسمّى مجهر القوة الذرّية AFM» ونُشر البحث في مجلة Science الشهيرة.

ومهما بدا هذا غريباً للوهلة الأولى، لكنّ تصوير الجزيئات أصعب من تصوير الذرّات، رغم أنّ الأولى أكبر من الثانية عموماً، وذلك لأنّ الحزمة الإلكترونية للمَجاهر المستَعملة بالتصوير كثيراً ما تؤدّي إلى تفكيك الجزيئات «فبشكل عام، الروابط التي تحافظ على تماسك الذرّة أقوى من تلك التي تحافظ على تماسك الجزيئة». أمّا أوّل صورة لذرّات منفردة فقد تمّ الحصول عليها، بأحد أنواع المجهر الإلكتروني أيضاً، وكانت لعنصرَي اليورانيوم والثوريوم، عام 1970، ونُشرَت النتائج في مجلة «علوم البيولوجيا» الأمريكية.

يتّفق العلم الحديث مع الديالكتيك المادّي بخصوص الحركة المطلقة لدقائق المادة وأنّ تمثيلاتها وصورها ليست سوى لقطات لسكونها النسبي «للموضع الوسطي حول ترتيبٍ توازنيّ»

■ المصادر «إضافة لكتابَي إنجلس المذكورَين»:

– Beyond the Molecular Frontier, Challenges for Chemistry and Chemical Engineering, Washington 2003, p. 72.
– Gross, L. et al. «2009». The Chemical Structure of a Molecule Resolved by Atomic Force Microscopy. Science, 325 «5944», pp. 1110–1114.
– Fling, K. J. «1970». First Photographs of a Single Atom. BioScience, 20 «16», p 918.
– Wayne M. Saslow «7 Jan. 2020». A History of Thermodynamics: The Missing Manual, MDPI, Entropy Journal.

من يريد الحرب؟ ومن يريد المفاوضات؟

تقارير كثيرة ومتسارعة تفيد معظمها بأن «تفاوضاً» ما يلوح في الأفق، فبعد تجميد المفاوضات الروسية الأوكرانية لفترة طويلة، يرصد البعض مؤشرات على «إعادة حسابات» في الصفوف الأوكرانية والغربية، يمكن أن تؤدي إلى عودة إحياء للمفاوضات، فهل هذا ما يجري فعلاً؟ وما هي فرص نجاح هذه المفاوضات في ظل الظروف الحالية؟

■ علاء ابوفرّاج

من يريد التفاوض وعلى ماذا؟

العملية العسكرية التي أصرّت القيادة السياسية الروسية على تسميتها «العملية العسكرية الخاصة» بدلاً من «الحرب» ترافقت منذ البدء بالحديث عن مفاوضات، بل إن إعادة استرجاع الأسابيع التي سبقت الحرب مباشرة توضّح أن مفاوضات جرت قبل بدء الأعمال العسكرية. وكما بات معروفاً، إن المفاوضات التي بدأت في نهاية شهر شباط 2022 توقفت في 29 آذار بعد جلستها الأخيرة في إسطنبول دون الوصول إلى توافقات، حتى أن الأمور وصلت إلى تلك الدرجة التي أصدر فيها الرئيس الأوكراني مرسوماً يعقّد إجراء مفاوضات مع روسيا، ويشترط إزاحة الرئيس الروسي عن الحكم لبدء هذه المفاوضات.

مع عبور القوات الروسية الحدود الأوكرانية السابقة، كانت تصريحات المسؤولين الروس توضّح أهداف هذه «العملية الخاصة» وكان من بين ما جرى تداوله وقتها: أن موسكو تريد نزع سلاح النظام الأوكراني الحالي وضمان حياد جارتها ومنع انضمامها للناتو، ومع تطور الأحداث بدأت التصريحات الروسية تشير إلى أن أهداف هذه العملية ونطاقها الجغرافي قابل للتوسع في حال استمر الدعم الغربي لكييف. أي إن موسكو تصر بشكل واضح على سقف مرتفع في أية مفاوضات مطروحة. منْ جانب أوكرانيا، كان واضحاً أن واشنطن هي صاحبة الكلمة الأخيرة في هذه المسألة، وهو ما انعكس بوضوح على أجواء المفاوضات الثنائية، بالنسبة للولايات المتحدة كان المطلوب أن يتطور الموقف إلى مستوى الصدام المسلح، وكانت رؤوس واشنطن الحامية تأمل في إطالة أمد هذا الاشتباك قدر الإمكان، وتحويل كامل موارد أوروبا لتغذية الصراع الدائر، وهو ما أملت من خلاله خلخلة عوامل الاستقرار في روسيا وأوروبا، تمهيداً لإخراجهم من المنافسة العالمية. تطور الأحداث لم يجنب واشنطن تحمّل جزء من أعباء ما يجري، وبغض النظر عن قائمة الفوائد التي حققتها خلال الفترة الماضية، إلا أن قدرتها الحفاظ على مستوى الضغط الحالي لم يعد خياراً مضموناً، وخصوصاً مع تعاظم مؤشرات التصدع في صفوف الدول الأوروبية، سواء في علاقاتها الثنائية، أو عبر الانقسامات الكبرى داخل هذه الدول نفسها.

مصير رهان واشنطن الأكبر

رهان واشنطن على إطالة أمد الاشتباك إلى أطول فترة ممكنة، كان يمكن أن يعطي نتائج مختلفة في ظروف تاريخية مختلفة، روسيا نجحت في تجنب الكثير من آثار العقوبات عبر تمتين شبكة من العلاقات مع دول نامية كالهند والصين وتركيا ودول الخليج، في مقابل تدهور سريع في الجبهة الأوروبية، ما بات يهدد واشنطن بشكلٍ جدي، وهو ما يمكن من خلاله تفسير عودة الحديث عن المفاوضات. فنشرت تقارير أمريكية في عدد من الصحف والدوريات الغربية– مثل: واشنطن بوست– تقارير تفيد بأن إدارة الرئيس بايدن تمارس ضغطاً على كييف لإعلان موقف أكثر مرونة من قضية المفاوضات، ويجري الحديث عن الزيارة الأخيرة لمستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان إلى كييف، والتي حثّ فيها الرئيس زيلينسكي على التعاطي بإيجابية أكبر مع فكرة المفاوضات. هذه الأنباء التي جرى نفيها من قبل البعض، ترافقت مع تصريحات أوكرانية جديدة تراجع فيها زيلينسكي عن تصريحاته السابقة، التي أصرّ فيها على إزاحة بوتين من السلطة، وحدد خمسة شروط جديدة لدخول بلاده في مفاوضات كهذه. ما يثير الانتباه، أن هذه الشروط لن تكون مقبولة في موسكو، وخصوصاً أن البند الأول فيها هو انسحاب روسيا من كل الأراضي التي سيطرت عليها، حتى تلك التي جرى ضمها رسمياً إلى روسيا الاتحادية، وشبه جزيرة القرم التي استعادتها بعد انقلاب 2014 في أوكرانيا. كل هذا يشير إلى أن الحديث عن مفاوضات لم ينضج بعد بالنسبة لأي من أطراف الصراع. وهو ما يطرح سؤالاً جديّاً حول الهدف من تسريب «نصائح واشنطن لكييف للانخراط في مفاوضات مع روسيا» والذي يمكن قراءته بوصفه استثمار في توريط الأوروبيين أكثر في هذا الصراع، فالتململ في صفوفهم بات يشكل تهديداً حقيقياً على الدعم الكبير الذي يقدمونه إلى أوكرانيا، والذي بات أساسياً في المعركة ولا يمكن إيقافه، لكنه يشكّل عاملاً مسرعاً للانقسام والانهيار في صفوفهم، وخصوصاً أن صراعاً كهذا يمكن أن يستمر لعقد من الزمن أو أكثر. فتصريحات الرئيس الفرنسي التي دعا فيها واشنطن للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع روسيا، أظهرت أن الدول الأوروبية تدرك بوضوح من يقف وراء التعنّت الأوكراني، وفي الوقت نفسه أن يختار ماكرون إعلان ذلك على العلن أصبح ضرورة للقادة الأوروبيين للتخفيف من الضغط الداخلي، تقديم مساعدات غير محدودة إلى أوكرانيا ولآجال غير واضحة لا يمكن أن يستمر دون ضريبة سياسية كبيرة، حتى أن هذه المسألة باتت تشكّل عامل ضغط كبيرة داخل الولايات المتحدة، ما يمكن أن يدفع الإدارة الحالية إلى الإبقاء على مفاوضات شكّلية وإرسال إشارات إلى وجود نيّة أمريكية بإيجاد نقطة نهاية لهذا الصراع. خيار واشنطن لم يتغير حتى اللحظة، المطلوب: القتال حتى آخر جندي أوكراني، واستخدم آخر قطرة من موارد أوروبا، وإلا ستخسر الولايات المتحدة أكبر رهاناتها.

الشروط الأوكرانية الجديدة للتفاوض لن تكون مقبولة في موسكو وخصوصاً أن البند الأول فيها هو انسحاب روسيا من كل الأراضي التي سيطرت عليها

حقيقة الموقف الأمريكي من مصر... ابتزاز أم ماذا؟

تتعرض مصر لضغوط كبيرة محلية من المعارضة المصرية، ودولية من المملكة المتحدة والولايات المتحدة على خلفية المعتقلين السياسيين، وصولاً إلى ذروتها بدعوات للتظاهر في تاريخ 11/11 توازياً مع قدوم الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى شرم الشيخ، من أجل حضور قمة المناخ COP27... لكن ما حقيقة المجريات، وما الغايات الفعلية من خلفها؟

■ يزن بوظو

كما بات معروفاً، تسعى واشنطن لابتزاز كل الدول التي تعلن حيادها في الصراع الدولي الجاري، أملاً في دفعها بعيداً عن خصوم واشنطن، وانخراط كل الدول المحايدة في المجهود الحربي الأمريكي.

ينطبق هذا التوصيف على مصر أيضاً، إذ تمارس واشنطن شتى أنواع الضغوط على القاهرة، وتستثمر مؤخراً بملف حقوق الانسان والمعتقلين، وكان على رأسهم ملف علاء عبد الفتاح.

مسائل حقوقية لغايات سياسية

يعد علاء عبد الفتاح اسماً بارزاً بين النشطاء السياسيين المصريين، خاصة أنه بدأ نشاطه منذ 2006، ليتعرض لسلسلة من الاعتقالات والإفراجات منذ ذلك الحين، بما فيها أثناء أحداث 2011 بفترة رئاسة حسني مبارك، وبعدها خلال فترة حكم المجلس العسكري، ثم فترة حكم محمد مرسي، وأخيراً، في فترة عبد الفتاح السيسي. وتحول اسمه خلال الفترة السابقة إلى رمز مرتبط بملف المعتقلين السياسيين، ومع تبنّي المعارضة المصرية- وتحديداً القسم الإخواني منها- لقضية عبد الفتاح بالجانب الحقوقي والإنساني، تحول إيضاً إلى نقطة صراع وضغط سياسي بينها وبين النظام المصري.

في الرأي العام

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، تصاعدت قضية عبد الفتاح، وأثيرت ضمن الرأي العام مجدداً، ومع إعلانه سابقاً عن عزمه البدء بإضراب مفتوح عن الطعام والشراب، تحول ملفه- أي عملياً ملف المعتقلين السياسيين- من صراع محلّي إلى دولي، خاصة بعد التدخل البريطاني المباشر، والذي بدأ بمنحه جنسية وجواز سفر بريطاني في شهر نيسان، لتطالب بريطانيا بعدها بالإفراج عنه بوصفه مواطن بريطاني. ما زاد من تعقيد المسألة وفضح المتاجرة الغربية بها.

في الوقت نفسه، انخرطت أجزاء من المعارضة المصرية في حملة الضغط الخارجية هذه على مصر، على الرغم من ضرورة حل جملة من المشاكل الداخلية، وعلى رأسها التدهور الاقتصادي المتسارع، والذي يدفع فاتورته ملايين المصريين، تناغم الاحتجاجات الأخيرة مع الضغط الغربي- حتى أن اعتماد تاريخ 11 تشرين الثاني تحديداً لهذه التظاهرات، والذي تبيّن لاحقاً أنه نفس موعد قدوم الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى مصر- وضع العديد من الأسئلة المحقة من قبل المصريين، سواء عن طبيعة موقف وسلوك هذا الجزء من المعارضة باستفادتها السياسية والإعلامية من وجود قوة أجنبية، أو على الدور الأمريكي خلفها، فالادّعاء بصدفة هذا الأمر ما هو إلا سذاجة مطلقة.

اعتماد تاريخ 11 تشرين الثاني تحديداً لتظاهرات في مصر وهو نفس موعد زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وضع العديد من الأسئلة المحقة

تدويل الملف والضغوط الغربية

أعلنت وسائل إعلام بعد زيارة بايدن عن تشكيل مجموعة عمل مرتبطة مع الأمم المتحدة لبحث ملفات العديد من المعتقلين السياسيين المصريين. أي وبمعنى آخر، أن مسألة النشطاء المعتقلين تم تحويلها إلى ملف دولي برعاية أنغلوساكسونية، مع استمرار التهديدات بدعوات التظاهر، للضغط على النظام المصري في العديد من الجوانب السياسية والاستراتيجية على المستويين الداخلي، ومنه مثلاً: الأنباء المتضاربة عن استمرار اعتماد أو عدم اعتماد مصر على الدولار كمقياس وعملة تجارية، والتي تمثل دخاناً لشعلة نار حقيقية تحاول واشنطن إخمادها تماماً، والخارجي، ومنه مثلاً: الموقف من أوكرانيا والعلاقة مع روسيا، والتناغم مع دول الخليج العربي في العديد من ملفات المنطقة، ومنها الفلسطيني والسوري والليبي وغيرها.

من جهة أخرى، وبنفس الوقت وبأسلوب ناعم وإعلامي، قُدمت ترضيات لمصر، للسبب ذاته المتمثل بالحفاظ عليها ضمن الفلك الأمريكي استراتيجياً، ومنها: عقد قمة المناخ COP27 نفسها في شرم الشيخ، ولقاء الرئيس الأمريكي جو بايدن مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، وإعلان بايدن عن مساعدة بقيمة 500 مليون دولار لمصر، واعتمادها مركزاً لمكافحة تغير المناخ في القارة الإفريقية، بما يعني باب تمويل آخر تم فتحه بدءاً بـ 10 ملايين دولار لإنشاء المركز، ومنه إعطاء مصر مركزاً مؤثراً أعلى بإفريقيا، وضمناً ملف سد النهضة مع إثيوبيا.

استمالة مؤقتة بالابتزاز

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل، عبر «الترهيب والترغيب» لاستمالة مصر لصالحها، وإرغامها على البقاء في فلكها، ولكن بشكل ابتزازي واضح، مستفيدةً أولاً: من حاجتها للمساعدات المالية الأمريكية خاصة مع ارتفاع مستويات التضخم فيها، فضلاً عن الإفساد والاختراق الأكبر الذي يحققه هذا الشكل من المساعدات المالية، وثانياً: من هشاشة الظروف المصرية داخلياً على المستويات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، والتي تتضمن احتمال انفجار شعبي في أية لحظة تتحين المعارضة نفسها لها.

لا توجد مؤشرات واضحة بعد عن كيفية تفاعل مصر مستقبلاً مع هذا الضغط والتهديد، إلا أن التجارب الأخيرة والشبيهة على الأقل في السعودية نفسها، كالابتزاز الأمريكي، وتركيا كمحاولة الانقلاب العسكري فيها، والفترة التي تلتها، أدت إلى نتائج معاكسة للطموحات الأمريكية في نهاية المطاف.

ومن غير المستبعد أن تجري تطورات شبيهة في الموقف المصري مستقبلاً، كردّ فعل على هذا الابتزاز، عبر تطوير العلاقاتً تدريجياً مع دول الشرق، وعبر المناورة مع واشنطن، خاصة، وأن هذا المسار يتلاقى مع الحاجة الموضوعية للنجاة من الأزمة الاقتصادية، إذ بات الدعم المالي الخليجي في مصر يشكّل عاملاً كبيراً إذا ما جرى مقارنته بما تقدمه الدول الغربية.

خيرسون... وقياس المعركة بالكيلومترات

عادت الأخبار الميدانية إلى الواجهة، مع إعلان الجيش الروسي انسحابه من محيط خيرسون الغربي، وانتقاله إلى الضفة الشرقية لنهر دنيبر، وهو ما شغل الإعلام وتحوّل إلى موضوع رئيسي للتحليل، وكغيره من التطورات العسكرية الكبيرة، أعاد طرح جملة من الأسئلة عن مستقبل هذا الصراع وآثار ذلك على روسيا.

■ عتاب منصور

جرى تبرير الإعلان المشار إليه لسحب القوات الروسية من قبل قائد العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا سيرغي سوروفيكين وزير الدفاع سيرغي شويغو، وأكد القادة العسكريون أن الاستهداف المستمر لسد نوفاكاخوفكا من قبل القوات الأوكرانية، يجعل آلاف الجنود الروس عرضة للوقوع تحت حصار، أو حتى الغرق في حال تفجير السد، ما دفع القيادة إلى سحب القوات، الذي وصفه سوروفيكين «بالقرار الصعب» معتبراً أن ضمان حياة الجنود تعد أولوية في حالة كهذه. وأعلن الجيش إتمام سحب 30 ألف عسكري وحوالي 5000 قطعة من الأسلحة والمعدات العسكرية في صباح يوم الجمعة 11 تشرين الثاني الجاري. على الجهة المقابلة لم تشعر القوات الأوكرانية وخبراء الناتو العسكريين الذين يقدمون «المشورة والنصح» للجيش الأوكراني بالراحة جراء هذا الانسحاب، وحذّر بعضهم من وقوع القوات الأوكرانية في فخ، في حال تقدمت وسيطرت على الجزء الخالي من خيرسون. في الوقت نفسه: أكد الكرملين أن انسحاب القوات لا يلغي كون المقاطعة «جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الروسية» وأكد المتحدث باسم الرئاسة دميتري بيسكوف «أن لا شيء يمكن أن يغيّر هذا الواقع».

ملاحظات أولية

القرار الذي أصدره وزير الدفاع بناء على توصية قائد العملية جرى تنفيذه في حوالي 24 ساعة، ما شكّل صدمة بالنسبة للغرب، فسحب الجنود والآليات التي يبلغ تعدادها عشرات الآلاف خلال هذه المدة القصيرة يؤكد أن قراراً كهذا كان قد اتخذ منذ مدة، حتى أن الكلمات التي قالها سوروفيكين عقب توكيله بقيادة هذه العملية تشير بوضوح إلى أنه ينوي تنفيذ هذا الانسحاب، ففي تصريحات له أواسط شهر تشرين الأول الماضي عبّر عن قلقه من الأوضاع في خيرسون ووصفها بالصعبة، وأضاف: أنه لا يستبعد اتخاذ «قرارات صعبة».

استراتيجية روسيا للتعامل مع الصدام الجاري تستند بشكل أساسي إلى فكرة مفادها: أن حدود هذا الصراع أوسع بكثير من حدود أوكرانيا، وأن مسرح العمليات الذي جرى احتواؤه ضمن حدودها، يمكن أن يتوسع ويشمل دولاً أخرى في أوروبا الشرقية، ولذلك تتعامل موسكو بحذر مع مواردها العسكرية والبشرية، كي لا تجد نفسها في وضع مشابه للأوروبيين والأمريكيين، الذين بدأت بعض أسلحتهم بالنفاذ. لذلك فإذا وجد القادة العسكريون أن نقل خطوط القوات إلى وراء النهر يرفع من قدرة الجنود الروس على الدفاع، فلن يترددوا في القيام بذلك، وخصوصاً، إذا ما ضمن هذا التراجع تجنب خسائر فادحة في الأرواح والموارد. المعركة لا تزال في بدايتها بالنسبة لروسيا، ولن تنتهي قبل تغيير النظام العالمي الحالي، ولا يمكن قياس معركة كهذه بالكيلومترات، وفي الوقت الذي ينشغل فيه الإعلام بقياسات من هذا النوع، تحضر روسيا نفسها من حيث حشد الإمكانات وتحضير البنية النفسية في المجتمع للمواجهة، كأن تعيد مادة التدريب العسكري إلى المدارس بدءاً من العام القادم في إشارة إلى حقبة جديدة قادمة.

الفلسطينيون يتقدمون نقطةً تلو أخرى

تستمر عمليات الصدّ والردّ بين الكيان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية على رتمها نفسه، فمع كل شهيدٍ يرتقي هنا يقابله مستوطن أو جندي صهيونيّ هناك، وتدور حلقة المواجهات على هذا النحو، وعلى الساحة السياسية يجري الأمر نفسه، حيث انتزع الفلسطينيون قراراً من الأمم المتحدة لصالحهم، رداً على عمليات الاستيطان الصهيونية.

■ ملاذ سعد

خلال الأسبوع السابق، اعتقلت القوات الصهيونية 19 فلسطينياً، بينهم ثلاث نساء من مناطق مختلفة في الضفة الغربية، بما فيها نابلس وجنين، التي شهدت مواجهات عسكرية يوم الأربعاء الماضي بين مجموعات المقاومة وجيش العدو، قتل خلالها الشاب مهدي حشاش من كتائب شهداء الأقصى وأصيب عشرات آخرون.

وكان اعتقال النساء الثلاث من نابلس بذريعة تخطيطهن لتنفيذ عملية إطلاق نار ضد الجيش الصهيوني انتقاماً لاغتيالهم إبراهيم النابلسي.

لم ولن يمتلك الفلسطينيون خياراً سوى المقاومة على كافة الصعد، وليس أقلها الجانب العسكري، وهو ما أثبتوه طيلة السنوات الماضية، ويؤكدوه مؤخراً بشكلٍ متحدّ ومتناغم على كافة الأراضي المحتلة من الضفة الغربية إلى قطاع غزة مروراً بفلسطينيي الداخل، كما أن تطور وصقل أدواتهم وخبراتهم على المستويين العسكري والسياسي بدأت تظهر ملامحه الأولية مع توسع الفرص التاريخية أمامهم، جراء التراجع والأزمات الأمريكية والأوروبية و«الإسرائيلية»، فالضغوط نحو وحدة الصف الفلسطيني، وإنهاء حالة الانقسام من جهة، ومعارضة سلطة أوسلو والاتفاق الأمني من جهة أخرى، وتصاعد وتكثيف عمليات المقاومة كماً ونوعاً من جهة ثالثة، تشكل بمجموعها الأسس لانتفاضة ثالثة أشمل وأكبر قوة وأكثر وحدة، يدور الحديث حولها الآن.

كما أن الضغوط الشعبية والمقاومة هذه تدفع السلطة الفلسطينية نفسها للمناورة مع حكومة العدو، وانتزاع قرارات حقوقية لصالح الفلسطينيين، مثلما جرى بتبنّي اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يُعطي من خلاله الحق للفلسطينيين بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، حول الاحتلال الصهيوني لأراضي دولة فلسطين، وبلحظة حساسة بالنسبة لحكومة العدو التي يجري تشكيلها الآن، بعد فشلٍ متتالٍ بذلك لأربع سنوات.

وعلى الرغم من محاولات السلطة الفلسطينية استثمار هذا التقدّم سياسياً لصالحها، إلا أنّ هذا الأمر نفسه قوبل بسخط من الفلسطينيين اتجاهها، على اعتباره قراراً يخص كافة الفلسطينيين، ولا فضل لأحد غيرهم مجتمعين به، وأنه كان ينبغي السعي لانتزاعه وانتزاع العديد غيره منذ زمنٍ طويل أساساً.

المؤشّر لولادة «هويّة أوروبية مستقلة»

إذا ما أردنا الحديث عن الواقع الجيوسياسي اليوم، فأوروبا تتحوّل إلى مكان ذي ماضٍ كبير وحاضر يقرب من «التافه». هذه ليست محاولة بلاغية لتقزيم الدور الأوروبي العالمي، فالأرقام والإحصاءات– العسكرية والاقتصادية– تؤكد ذلك. لكن هل ستستمر نخب أوروبا في التسامح مع السياسات التي تجعلها أكثر تبعية للولايات المتحدة وربّما تقضي عليها نهائياً؟ يستحق هذا جردة سريعة.

■ إعداد: أوديت الحسين

منذ بداية الحرب في أوكرانيا، بدأت بعض الأصوات الأوروبية تخرج لتحذر من الانجرار الأعمى وراء السياسات الأمريكية، ولتطالب بصياغة سياسات أوروبية مستقلة تراعي مصالح أوروبا. بعض هذه الأصوات كانت مستترة بشعارات ودعوات أخرى، وبعضها كان واضحاً في عدائه للأمريكيين. اليوم بات الوقوف في وجه تسليح أوكرانيا والدعوة إلى التفاوض والسلام هو المؤشر الأهم بالمعنى السياسي لتعاظم الموقف الأوروبي الرافض للبقاء تابعاً لواشنطن.

منذ شهر آذار الماضي، كتب هانس كونداني، مدير مركز أبحاث «Chatham House» النخبوي في لندن: «على أوروبا أن تتجنب الوقوع في الفخ الذي نصبه المحافظون الجدد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة اللذين يسعيان إلى تأطير السياسة الدولية على أنها صراع عالمي بين الديمقراطية والاستبداد. التاريخ ليس حكاية أخلاقية. إن السرعة التي غيّر بها الاتحاد الأوروبي مساره وحقيقة أنه لا أحد يعرف الاقتصادات التي ستتضرر بشكل أكبر ومتى، هي أمر مرعب. إن الاعتماد المتبادل بين روسيا واقتصادات الاتحاد الأوروبي أكبر مما يتصور كثير من الناس. سيمنع التأثير المضاعف للعقوبات تصدير القمح الروسي والأوكراني إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هل القادة الأوروبيون بحاجة إلى من يذكرهم بأنّ انعدام الأمن الغذائي وارتفاع الأسعار ساعدا على اندلاع الثورات في جميع أنحاء الأراضي العربية في 2011؟».

النخب الأوروبية تخاف أن تَسحق

في بريطانيا، ذكّرت مظاهرات حملة «جمعيّة الشعب People's Assembly» المناهضة للتقشف والخصخصة الناس بأنّ سياسة الشارع لم تمت، وبأنّ النخب الحاكمة البريطانية غير القادرة على إبقاء رئيس وزراء ليس لديها حلّ للمشكلات. ربّما الخوف من الشارع هو ما دفع رئيس الوزراء الجديد ريتشي سوناك إلى رفض إقرار الزيادة في الموازنة الدفاعية التي تمّ تمريرها في عهد سلفه تراس.

علّقت صحيفة «مورننغ ستار» البريطانية على موقف سوناك بالقول: «... هذا رفض خفي للضغط الأمريكي على الدول الأوروبية لزيادة الإنفاق العسكري. قد يتمّ إجبار الحكومة على القبول بها بسبب أزمتها المالية، لكنّها رغم ذلك تعتبر خطوة معبّرة».

في إيطاليا نزل أكثر من 100 ألف شخص إلى الشوارع للتظاهر من أجل السلام. كانت صرخة شديدة الوضوح تكشف عن حجم مناهضة الناتو في الفضاء السياسي– الشعبي الإيطالي. تمّ توجيه النقد العنيف لإنريكو ليتا، رئيس الوزراء الإيطالي السابق وزعيم «الحزب الديمقراطي PD»، بسبب نفاقه وظهوره في مظاهرات السلام، والتزامه مع حزبه بزيادة صادرات السلاح إلى أوكرانيا. في باريس وبراغ نسمع أصواتاً متزايدة مناهضة للناتو، ومناهضة للاتحاد الأوروبي. وفي بعض دول أوروبا الأخرى، مثل بلغاريا، وصل الأمر إلى دعوة بعض السياسيين إلى: «تقسيم أوكرانيا بين أوروبا وروسيا ورفع العقوبات وعدم الانقياد وراء الولايات المتحدة».

بالعودة «إلى مؤشر التبعية» الذي ذكرته فالدعم الأوروبي العام للحرب في أوكرانيا لم يعد له أيّ وجود

تشهد المدن الألمانية بدورها وبشكل مستمر مظاهرات تطالب الحكومة بإيقاف نزيف الاقتصاد الألماني، والائتلاف الحاكم كان قاب قوسين أو أدنى من الانهيار على مسألة الطاقة النووية. ربّما زيارة شولتز إلى بكين في هذا السياق تعني شيئاً، وربّما كما يشير البعض فإنّ شولتز: «عضّ لقمة يصعب عليه مضغها» حيث إنّ الانتقادات الأمريكية الصريحة لهذه الزيارة ستكفي لوأد أيّ معانٍ لها. يرى البعض بأنّ شولتز يحاول الاستعانة بماضي أسلافه في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني: فيلي براندت «1969 – 1974» وهيلموت شميدت «1974 – 1982». قام هذان بمبادرات رائدة تجاه الاتحاد السوفييتي السابق والصين على التوالي خلال لحظات حاسمة في التاريخ الحديث، ليتحديا بذلك قيود الناتو والتبعية للولايات المتحدة.

بالنسبة لعدد كبير من المراقبين، فهؤلاء كانوا قادة على طراز يفتقد له شولتز ومن حوله، ولكن أيّاً يكن من سيشغل منصب المستشار في ألمانيا فعليه أن يتعامل مع حقيقة أنّ العقوبات ضدّ روسيا قد أصابت ألمانيا بضربة شديدة، وأنّ قطّاعات اقتصادية بأكملها توشك على الانهيار، أو الانتقال إلى الولايات المتحدة «سيكون لانتقال الشركات من ألمانيا إلى الصين أو إلى الولايات المتحدة– هو مسرحٌ جديد من الصراع في الحقبة القادمة، ففي حين أنّ المدراء التنفيذيين لبعض أهمّ الشركات الألمانية مثل بوش ومرسيدس بنز قد رفضوا وفقاً للتقارير الصحفية مرافقة شولتز إلى بكين، فهناك شركات مثل BASF، الشركة الكيميائية الألمانية متعددة الجنسيات الأكبر، قد نقلت إنتاجها إلى الصين من أجل إدامة قدراتها على المنافسة».

تجنّب السحق الاقتصادي

يمكننا عبر النظر إلى التغيرات في أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو أن نرى اتجاه تدفقات رأس المال. لطالما تمتعت أوروبا ببيئة استثمار جيدة جذبت الاستثمار من العديد من البلدان، بما في ذلك الصين. لكن في إطار فرض عقوبات على روسيا، تزايدت الدعوات من جانب مؤسسات الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي للمطالبة بمصادرة الأصول الروسية، الأمر الذي جعل المستثمرين الأجانب– وخاصة المستثمرين الصينيين– مليئين بالشكوك. تسعى الولايات المتحدة بشكل واضح إلى عزل أوروبا ضمن تحالف يتعامل مع روسيا والصين بوصفهما «محور شر». إذا استمر الاتحاد الأوروبي في اتباع النمط الأمريكي وتضخيم التنافس المؤسسي مع الصين في المستقبل، فهل ستظل الشركات الصينية تعتبر استثمارها في أوروبا آمناً؟ إذا تدهور الوضع الأمني في أوروبا وارتفعت تكاليف الطاقة بشكل حاد، فما هي فرص نجاح جهود الاتحاد الأوروبي في إعادة التصنيع، أو الإبقاء على الموجود على أقلّ تقدير؟

في الحقيقة لا تبذل الولايات المتحدة الكثير من الجهد لإخفاء نيتها تدمير أوروبا اقتصادياً. فإذا ما نظرنا إلى «قانون تخفيض التضخم الأمريكي IRA»، وإلى الظروف التي وضع رأس المال الأوروبي بها نفسه، لن تبقى شركة أو مصنع في أوروبا إلّا وستفتح لها فرعاً رئيسياً أو رديفاً في الولايات المتحدة. وكما قال وزير المالية الفرنسي لو مير عنه: «يجب أن نقول بوضوح لشركائنا الأمريكيين أنها مشكلة كبيرة بالنسبة لنا. هذا غير مقبول. يمكن أن يخلق صدمة كبيرة للصناعة الأوروبية».

النخب الأوروبية– وخاصة غير المالية– تحت ضغط البقاء اليوم، وهو ما يدفعهم بشكل أوضح من أيّة مرحلة سابقة إلى البحث عن «هويّة أوروبا المستقلة». ربّما لهذا فالمظاهرات التي تتزايد في أوروبا، يدعو إليها القوميون والحركات التي تعتبر «يمينية». إنّ كون هذه المظاهرات التي لا تزال في مراحلها الأولى قد تضمنت، وفي بعض الحالات تم إطلاقها من قبل عناصر قومية ويمينية، هو ببساطة توضيح أن هناك تناقضات حقيقية بين إستراتيجية الولايات المتحدة ومصالح قطاعات من رأس المال الأوروبي. ولهذا وبالعودة «إلى مؤشر التبعية» الذي ذكرته، فالدعم الأوروبي العام للحرب في أوكرانيا لم يعد له أيّ وجود.

هل العالم متعدد الأقطاب هو حلم البروليتارية؟

بات من الشائع أن نقول بأنّ نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب آخذ في الظهور، نظاماً سيحلّ محل القائم الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، والذي سيطر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يواجه أيّة تحديات جادة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. تشير هذه الفرضية إلى أنّه مع ازدياد قوة دول بريكس، ومع ازدياد حدة الأزمة الإمبريالية التي تمثّل الولايات المتحدة رأس هرمها، فإنّ قدرة الطبقة الحاكمة الأمريكية على إملاء الشؤون العالمية ستكون مقيدة أكثر بكثير ممّا كانت عليه قبل عقود.

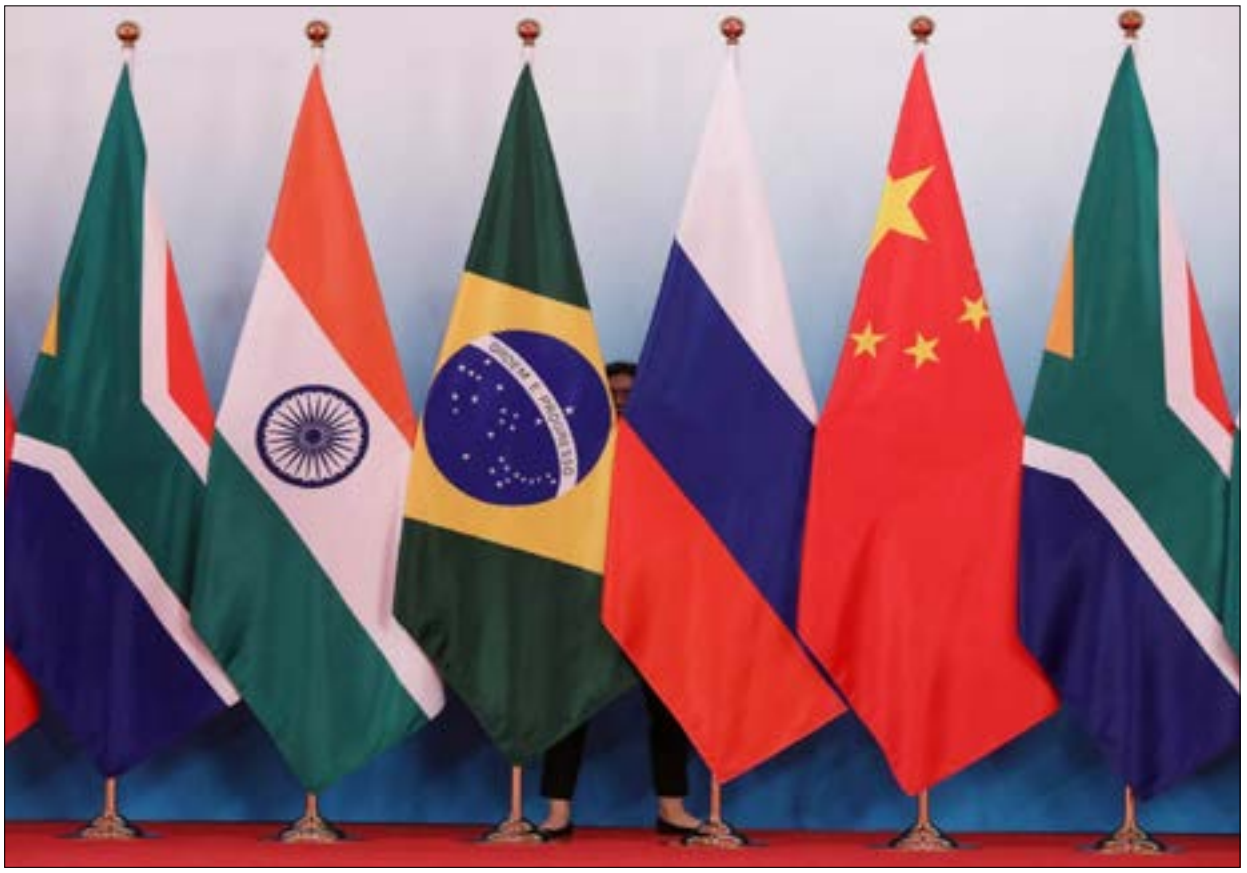

■ غريغ شوباك
ترجمة: قاسيون

تشمل الأدلة على وجود عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد مبادرة الحزام والطريق الصينية كمثال، وهي مشروع طموح بشكل مذهل للمصالح المتبادلة يشمل معظم العالم. تستلزم التعددية القطبية أيضاً من دول بريكس إنشاء بدائل متعددة الأطراف لمؤسسات إجماع واشنطن– بما في ذلك منظمة التجارة العالمية– واستخدامها للتعاون مع بعضها البعض. على سبيل المثال، عززت الصين وروسيا علاقاتهما على المستوى الثنائي ومن خلال منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تشمل الهند أيضاً في عضويتها وتعدّ المؤسسة الواعدة في العالم متعدد الأقطاب.

الوجه الآخر هو التناقضات التي تواجه التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. يشير الخبير الاقتصادي مايكل هدسون إلى أنه في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا أزمة طاقة في أعقاب العقوبات الأمريكية على روسيا، فإن «انخفاض قيمة اليورو سيقلل من قيمة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا وقيمة الدولار لأية أرباح قد تستمر هذه الاستثمارات في تحقيقها مع انكماش الاقتصاد الأوروبي. لذلك ستنخفض الأرباح المعلنة للشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة».

إذا قررت الدول الأوروبية الابتعاد عن الولايات المتحدة والبحث عن شركاء في مكان آخر «منظمة شنغهاي للتعاون كمثال»، فإن ذلك يسرع من الميل نحو التعددية القطبية.

إذا أصبح النظام الدولي متعدد الأقطاب، فسيتم تشكيل طابع هذا النظام بشكل عميق من خلال استقطابات القوة المستمرة داخل بلدان BRCIS في السنوات القادمة ومواقفها متعددة الأوجه على المسرح العالمي. على سبيل المثال، للبرازيل بقيادة لولا آثار دولية مختلفة عن البرازيل بقيادة بولسونارو: من الواضح أن فوز لولا أفضل من بولسنارو، رغم أن ذلك لا يخفف من الدور المؤذي للبرازيل في هايتي خلال رئاسة لولا الأولى.

في الوقت نفسه، تتمتع الهند بحكومة يمينية شوفينية، لكن ميزان القوى الاجتماعية في البلاد في حالة تغير مستمر كما أثبتت احتجاجات المزارعين الضخمة العام الماضي، ناهيك عن عشرات الآلاف من «الناكساليين–الماويين» الذين يقاتلون قوات الحكومة المركزية في المناطق الغنية بالمعادن، أو الجبهة اليسارية– الشيوعية إلى حد كبير– التي تحكم ولاية كيرالا. طالما بقيت السياسات الداخلية لدول البريكس غير محددة، فإن ما تعنيه التعددية في الممارسة يبقى محل خلاف.

لنتمهّل قليلاً!

بالرغم من ذلك، سيكون من الخطأ المبالغة في تقدير المدى الذي يكون فيه العالم متعدد الأقطاب أو في اليقين ممّا يعنيه وصول هذه اللحظة. لا يزال الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم. تمتلك الولايات المتحدة ما يقرب من 750 قاعدة عسكرية في 80 دولة على الأقل. الصين لديها واحدة، ووفقاً لمؤسسة جيمس تاون التابعة للصقور، تمتلك روسيا 21 قاعدة، جميعها باستثناء عدد قليل منها داخل الفضاء السوفيتي السابق. تمتلك أمريكا إلى حد بعيد النصيب الأكبر في العالم من إجمالي الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم: يمثل البنتاغون 38%، بينما تبلغ حصة الصين 14%، ونسبة 3،1% لروسيا. بينما يُقدر أن لدى روسيا مخزوناً من الأسلحة النووية أكبر من مخزون الولايات المتحدة، فإن لدى الولايات المتحدة عدداً أكبر من الأسلحة النووية المنشورة بالفعل على الصواريخ العابرة للقارات وفي قواعد القاذفات الثقيلة «الإستراتيجية المنتشرة» أو التي يتم نشرها في قواعد ذات أنظمة إطلاق قصيرة المدى تشغيلية «المنتشرة غير الإستراتيجية»: لدى الولايات المتحدة 1744 منتشرة من هذا النمط، وروسيا لديها 1588. على الرغم من أن الصين والهند تمتلكان أسلحة نووية، إلا أنه من المعروف أن أياً منها ليس «إستراتيجياً منتشراً» أو «منتشراً غير إستراتيجي». في المحصلة، لا تزال الولايات المتحدة لديها الأفضلية العسكرية من الناحية النظرية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الطبقة الحاكمة الأمريكية لا تتخلى عن السيطرة سلمياً: لنشاهد على سبيل المثال: الخنق القاسي للسكان المدنيين الأفغان الذي فرضته الولايات المتحدة من خلال العقوبات بعد طرد قواتها العسكرية من البلاد. يحدث الشيء نفسه للشعوب التي تعيش في الدول– التي على الرغم من الصراعات الداخلية فيها ووجود نخب تابعة للأمريكيين– تستمر في الصمود ضد إملاءات الولايات المتحدة. إن أردنا إعطاء قائمة جزئية فقط، يواجه الكوبيون والإيرانيون والسوريون والفنزويليون عقوبات قاتلة، وأشكالاً أخرى من العدوان الإمبريالي. في حين أن مدى وطبيعة التعددية القطبية يظل غير مؤكد، إلا أن المؤكد هو أن النظام القديم لن يسقط دون أن يريق حكامه الكثير من الدماء في محاولة للتشبث بالسلطة.

من الشروط الضرورية لتحقيق الاشتراكية: تفكيك النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة

القدرات الإنتاجية

باختصار: التعددية القطبية ليست ثورة بروليتارية. لكن سيكون من الاختزالي أيضاً افتراض أن مثل هذا التحول العالمي يعني بالضرورة استبدال إمبريالية استغلالية بأخرى. نشرت الموجات المتتالية من تطور المنافسين– بريكس والاقتصادات الناشئة الأخرى– قوة إنتاجية على نطاق أوسع ممّا كان في أيّ زمن، وبحلول القرن الحادي والعشرين باتت هيمنة القطب الواحد مستحيلة بسبب هذا الاتساع في القوة الإنتاجية. لكن لم تنته الإمبريالية بعد: فكلّما زادت الدول قوة إنتاجية، ستحاول نخب العالم أحادي القطب أن تخلق المزيد من التنافس الذي يصبّ في صالحها. سيحاولون أن يجعلوا المنافسين أكثر عدداً ولكن أقلّ قوة.

لكن من خلال نشر القوة الإنتاجية على نطاق أوسع بين الأقطاب الأكثر عدداً والأقل قوة، سيكون لدى الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم– لا سيما في دول الجنوب العالمي– القدرة على التطور بشكل مستقل عن الامتيازات الأمريكية وتأثيرها.

إن أردنا الحديث بشكل مباشر، فمن الشروط الضرورية لتحقيق الاشتراكية: تفكيك النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. لطالما سعت الإمبريالية الأمريكية لسحق كلّ منظمة اشتراكية وصلت إلى السلطة أو اقتربت منها. وعندما لم تتمكن هذه الإمبريالية من تحقيق نجاحات كاملة، عمدت إلى إلحاق أضرار جسيمة، وقيدت الخيارات المتاحة للحركة الاشتراكية الصاعدة.

من غير المرجح أن يؤدي استبدال النظام الذي تقوده الولايات المتحدة بنظام يركز على القوى الرأسمالية الأخرى، إلى تعزيز الاشتراكية على نطاق عالمي. ومع ذلك، سيكون تعدد الأقطاب تطوراً مرحّباً به بقدر ما يمكّن العمال في جميع أنحاء العالم من الحصول على مساحة أكبر لانتزاع المكاسب التي ترفع من مستويات معيشتهم وسلطتهم السياسية.

يعتمد ترسيخ مثل هذه الظروف على انتصارات الطبقة العاملة داخل وخارج ما لا يزال يمثل مركز الإمبريالية. تعطي مثل هذه التطورات للعمّال فرصة بناء مجتمعات أكثر عدلاً ضمن سياق نظام دولي أكثر عدلاً. يجب أن يُنظر إلى التعددية القطبية على أنّها فرصة محتملة يعتمد تحقيقها على تنظيم العمال من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب.

■ بتصرّف عن:
Are we seeing the return of a multipolar world?

قضية الإبداع العلمي كقضية أزمة عقل المرحلة ومستقبلها

في العدد ما قبل السابق «1094» من قاسيون، في مقال تحت عنوان «ثلاثة أدلة على ركود العلم و"الإبداع" في أمريكا»، وهو مقتطفات من كتاب للـ د. روبيرتا نيس «أزمة الإبداع، إعادة ابتكار العلم لإطلاق الإمكانيات»، تمت الإشارة إلى العديد من القضايا التي يعاني منها العلم اليوم في الغرب بشكل خاص «والعالم عامة» نتيجة ارتهانه إلى مصالح السوق والربح المادي، وهذا ما أضعف توظيف العلم لصالح حل القضايا الاجتماعية والإنسانية والبيئية. وهذه الأزمة شكلت مؤخراً قضية معنونة بـ«أزمة العلم» التي عادة ما يتم الإشارة إليها في المواد ذات الصلة. ولكن سبر قاعدة الأزمة العميقة في عقل المرحلة يكشف أبعادها التاريخية تحت ما تمت عنونته سابقاً بـ«تدمير العقل».

■ د. محمد المعوش

أزمة العلم بين الظاهر والعميق

إنّ ما ورد في كتاب نيس، كما غيرها من المواد التي صارت تشكّل خطاً علنياً في الأكاديميا الرسمية والتي تعنى بما يسمونه أزمة العلم، يعالج قضايا المسائل السياسية والاقتصادية المباشرة التي تحكم تطور العلم والباحثين، من تمويل مواضيع محددة وشحها في مواضيع أخرى، إلى التهميش المؤسساتي للباحثين خارج «الإجماع العام» إلى قضايا التزوير في البحوث لغايات ربحية ورفع التصنيفات الكمية للباحثين والمراكز البحثية والمجلات والجامعات...وكلها قضايا لوثت العلم بمنطق السوق. ولكن هناك في العمق تكمن جذور الأزمة المعرفية للعلم والإبداع. الجذور التي قليلاً ما يجري البحث حولها إلا من بعض الباحثين. هذه الجذور تكمن بالتحديد في موت المحرك الداخلي للإبداع ليس في العلم وحده، بل في الفن والأدب، والحياة اليومية. هذا هو التحليل العملي والمباشر لما يسمى بتدمير القوى المنتجة نتيجة الأزمة الرأسمالية. فهذا التدمير يتعدى التدمير المادي المباشر نحو تدمير العقل الإنساني الذي هو في جوهره عملية إبداع لا تنحصر في العلم والفن والجماليات، لتشكل قاعدة الوجود الإنساني طوال تاريخه كوجود إبداعي.

الإبداع في الأدبيات

هناك منطقان في قضية الإبداع، واحد يفصلها كحالة خاصة ببعض المصطفين «العباقرة»، وهي بالتالي الاستثناء، وآخر يعتبر الإبداع هو القاعدة الأساسية للعقل، على اختلاف مستوى هذا الإبداع وشكل ظهوره. والموقف العام يميل إلى الموقع الثاني، أي في اعتبار الإبداع هو حالة العقل، في العلوم والفن والحياة اليومية أيضاً. ويختلف تحليل جوهر الإبداع من موقع فكري إلى آخر، ولكن هناك شبه إجماع على اعتباره عملية تجاوز المشكلات والأسئلة المطروحة في الواقع، وبالتالي هو القدرة على تحديد المشكلة وتحديد الإجابة، وخلق الجديد، وردم الهوة بين القديم والجديد، وبذلك تحقيق انتقالة وتحويل للواقع المأزوم نحو واقع كامن في الحاضر، ويتم ربطه عادة بالقدرة على التفكير المتعدد أو الخلّاق وارتباطه بالمخيّلة الخصبة. وبعيداً عن التعميمات المذكورة، أو التجزيء الحاصل من قبل المدارس السائدة، تعتبر المدرسة التي أرساها السوفييتي فيغوتسكي في مسألة الإبداع، وتم لاحقاً تطوير مقولاتها، ومنهم الباحث في قضايا التعلم التوسعي وعمليات العمل يورغي انغسترم «المتأثر والمطور لنظرية النشاط السوفييتية، والباحث في جامعة هلسنكي في فنلندا، وفي جامعة كاليفورنيا في سانديبغو في الولايات المتحدة»، والذي ركز بشكل خاص على البحث في قضايا التناقض الداخلي للنشاطات الإبداعية في مجال العلم والتعلم من موقع الأزمة الراهنة للرأسمالية.

الإبداع كتحويل للواقع

لما بدأ فيغوتسكي مسيرته العملية وضع نصاً مبكراً حول علم نفس الفن، وفيه ناقش قضايا الإبداع، وتلاه نص آخر حول الإبداع والمخيّلة في الطفولة. وفي كليهما يتلخص الموقف العام تجاه قضية الإبداع كصفة أصيلة للعقل بشكل عام. وهذا الموقف، الذي عادة ما يتم العودة إليه لدى العديد من الباحثين الحاليين «ومنهم انغسترم»، يتلخص بكون العقل الإنساني وخلال التاريخ كان إبداعياً لبناء عالم بديل، وذلك تمظهر ويتمظهر في مختلف النشاطات الإنسانية في عملية التأقلم مع الواقع، وتطويعه، ومسألة عكس هذا الواقع عقلياً بشكل نوعي، وهذا يحصل من خلال التجريد والتعميم والقبض على التناقضات الداخلية للظواهر الخارجية الملموسة، وتلك الداخلية- العقلية، وتجاوزها. وفي ذلك تلعب المشاعر دور الدافع الذي تسعى تلك العملية الإبداعية إلى تحريره. هذه المشاعر التي تتأتى من النزعة نحو المستقبل. ففي هذا المستقبل تكمن الطاقة المحركة للإبداع، فكما يقول فيغوستكي في نصه عن الإبداع والمخيلة في الطفولة: «إن مستقبل الإنسانية بكامله يتحقق من خلال المخيّلة الإبداعية: التوجه نحو المستقبل، والسلوك المستند إلى هذا المستقبل، والمتأتي عنه، هو الوظيفة الأكثر أهمية للمخيّلة».

تعميم إمكانية عدم وجود مستقبل أفضل بمعزل عن سرعة تحقيقه هو خنق الشحنة الدافعة الضرورية للمخيّلة التي هي القاعدة الأساسة للإبداع وخلق الجديد في العقل قبل أن يولد في الواقع

الأزمة الراهنة

مما سبق تتضح أزمة الإبداع كأزمة عقل المرحلة بشكل عام. فالعقل السائد، وتحديداً في الاتجاه الحاكم «النخب» الأكاديمية والفنية، في تسليمه بالرأسمالية لحد الآن، هو ليس فقط يتماشى مع المطروح أمامه من قضايا وظواهر، بل هو بعيد ومغترب عن وجوده نفسه، غير معترف بأصل أزمته كعقل فردي، أي يهرب من تناقضه وإما يحاول التأقلم مع نتيجة هذا التناقض دون محاولة حله من خلال حل أساسه الاجتماعي الاقتصادي من خلال تغيير الرأسمالية كنمط حياة شامل. وهذا واضح من كون الحركة العلمية الأكاديمية والفنية المهيمنة لحد الآن تتحرك إما في هوامش الأزمة دون الخروج عنها، وإمام التسليم بالسائد. وبهذا يتم قتل جوهر العملية الإبداعية، أي ارتباط النشاط الفردي بمستقبل صاحب هذا النشاط، وتحققه بالذات. بالكشف عن التناقضات من أجل تجاوزها كتعبير عن العملية الإبداعية ملغي هنا، كونه لم يتحول إلى شعار تجاوز الرأسمالية التي هي في أصل هذه التناقضات. ويظهر عامل آخر في قتل الطاقة الكامنة في عملية الإبداع، هو تغييب التصور عن المستقبل الممكن- الأفضل، وهذا يتضح من خلال الاتجاه العدمي العام في الثقافة السائدة وعلمها وفنها الأسود، فحول الإحساس الجمالي يقول فيغوتسكي بأنه «فعل تم تأخير حصوله»، أي إنه المرجو الذي لم يتحقق عملياً بعد، وهكذا يكون الإبداع الفني هو في خلق هذا الفعل في العقل، وبالتالي المساهمة في الكشف عن الواقع وتغييره من هذا الباب. وفي مكان آخر يقول ميخايلوفيتش بيستراك الباحث السوفياتي في مجال التربية والتعليم أنه «لا يمكنك أن تكون مقاتلا مكرساً، إذا لم يكن عقلك في لحظة المعركة يتضمن صورة واضحة، قوية، ونقية، تلهمك في قتالك... وكره القديم وحب الجديد يستند إلى المشاعر» بالضرورة. وفي حالة الإبداع العلمي «والسياسي ضمناً» والفني فهذه الصورة هي المستقبل المختلف عن الحاضر ونقيضه.

فتعميم إمكانية عدم وجود مستقبل أفضل بمعزل عن سرعة تحقيقه هو خنق الشحنة الدافعة الضرورية للمخيّلة التي هي القاعدة الأساسة للإبداع وخلق الجديد في العقل قبل أن يولد في الواقع. الإبداع إذاً لا يختلف عن نسيج الوعي الأساس بما هو تساؤل عن الواقع وتحويل الذات عبر تحويل الواقع نفسه، كمسار الإنسان عبر التاريخ، والفعل السياسي إذاً، هو أرقى أشكال هذا التحويل المباشر والواعي والشامل، لا بل هو بؤرة كل تحويل، وهذا ولا شك يظهر أن الإبداع السياسي لا يمكن تلمسه اليوم إلا لدى القوى التي وضعت أمامها مهام تحويل الواقع وكشفت تناقضاته المتجددة، وتلك التي لم تحدد هذه التناقضات المتجددة، أو هي تعمل عكس التحويل الضروري، مات عقلها السياسي، ومن فقد قاعدة الإبداع يحكم على نفسه بالتحنّط تمهيداً للدفن.

كتب جديدة

صدرت كتب جديدة بالإنكليزية حول قضايا ومشكلات العصر الحالي في ظل الرأسمالية، وتناولت هذه الكتب أوهام الرأسمالية الخضراء وكيف تدمر المناخ، وكذلك السياسات الصحية الضرورية للبشر، وتناقص عدد النحل والدبابير في العالم.

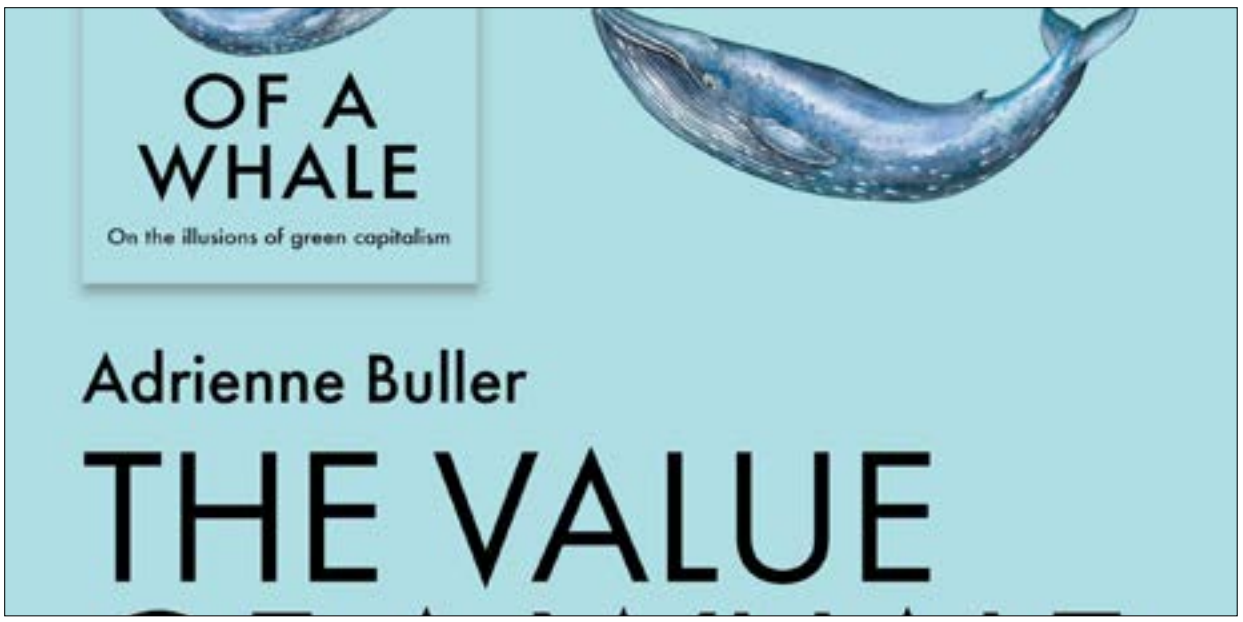

أوهام الرأسمالية الخضراء

يتحدث أدريان بولر في كتابه الجديد «قيمة الحوت: في أوهام الرأسمالية الخضراء» الصادر عن مطبعة جامعة مانشستر البريطانية 2022 عبر نقد لاذع ومتعمق حول موضوع الرأسمالية الخضراء. ويبحث في التحيزات والسياسات القاتلة التي تطبقها المؤسسات الحاكمة والتي تسبب الانهيار المناخي والبيئي. يوضح بولر الخطأ في تسعير الكربون وتسليع الطبيعة، ويفضح المنطق المدمر للعالم ويبدد أوهام وأكاذيب الرأسمالية الخضراء.

الشيوعية الصحية

يطرح الناشطون في مجال الرعاية الصحية، بياتريس أدلر بولتون وأرتي فيركانت، ضرورة النضال من أجل سياسة تضامن جذرية جديدة مبنية على فهم أنه لا يجب أن نبني قيمة الحياة البشرية على رغبة الفرد أو قدرته على أن يكون منتجاً في الاقتصاد السياسي الحالي حتى يحظى بالرعاية الصحية. أي يجب حماية المتقاعدين والعاملين على حد سواء عبر سياسات صحية تحمي الجميع. وهذا هو موضوع كتابهما الجديد الصادر عن فيرسو بوكس في لندن 2022، والذي حمل عنوان «الشيوعية الصحية».

الحياة السرية للدبابير

يجادل سيريان سومنر في كتابه الجديد الصادر في نيويورك «أشكال لا نهاية لها: الحياة السرية للدبابير» قلق أوساط كبيرة من تناقص أعداد النحل. لكن ماذا عن أبناء عمومتهم، الدبابير المشؤومة؟ الدبابير أقدم من النحل بـ 100 مليون سنة؛ وأنواع الدبابير أكثر بعشرة أضعاف من النحل. بصفتها كائنات مفترسة وملقحات، فإنها تحافظ على التوازن البيئي للكوكب تحت السيطرة. سيكون العالم الخالي من الدبابير مدمَّراً بيئياً تماماً مثل عالم خال من النحل أو الخنافس أو الفراشات.

أخبار ثقافية

مجلة التراث الشعبي

صدر حديثاً العدد الجديد /26 –عام 2022/ من مجلة التراث الشعبي التي تصدرها مديرية التراث اللا مادي في وزارة الثقافة، واحتوى العدد الجديد مجموعة من العناوين والمواد المختلفة حول التراث اللامادي والحرازير ومتحف دير عطية في ريف دمشق، وأهازيج النضال ضد الاستعمار الفرنسي والزي الشعبي في جبل العرب، والحرفة في التراث الشعبي الساحلي، والصناعة وغير ذلك من المواضيع المنوعة. وقد نشرت الهيئة العامة السورية للكتاب العدد الجديد من المجلة بصيغة إلكترونية على موقعها الرسمي.

مكتبة ذكية

افتتحت في مدرسة ابتدائية في مدينة تشانغشيا الصينية في الآونة الأخيرة، عبر تحويل حافلة مهجورة إلى مكتبة ذكية جذبت التلاميذ والطلاب للمطالعة وتجربة المكتبة الجديدة الفريدة حسب صحيفة الشعب اليومية أونلاين. وتعتبر المكتبة التي تتضمن أكثر من 4000 كتاب إبداعاً فنياً ثقافياً، وأصلها حافلة مهجورة جرى تزيينها برسومات ولوحات فنية، وتحويل داخل الحافلة إلى قاعة مطالعة. حيث ركبت الرفوف التي تضم الكتب بالإضافة إلى مقاعد القراءة والإنارة المناسبة والديكور الخشبي والنباتي.

كانوا وكنا

الشورى

ثورة سورية أمام ج

جريدة الشورى الصادرة في القاهرة تنشر آخر أخبار الثورة السورية الكبرى بتاريخ 19 تشرين الثاني 1925: استمرار الحصار على دمشق، سقوط حاصبيا ومرجعيون والنبك ودوما ويبرود بأيدي الثوار، إعلان الحكومة الوطنية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 13/11/2022» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

المؤتمر الأول لشعوب الشرق

عقدت الأممية الشيوعية مؤتمرها الثاني في موسكو صيف عام 1920، وكان من ضمن ما قرره المؤتمر حسم الموقف من الاستعمار والمسألة القومية. وأقر حق الشعوب في تقرير مصيرها. ودعا إلى تضامن الطبقة العاملة مع حركة الشعوب المقهورة والمستعمرة للنضال ضد الرأسمالية والإمبريالية.

■ تايه الجمعة

وفي هذا الإطار، اختارت الأممية الشيوعية أن تعقد أول تظاهرة عالمية ضد الاستعمار في مدينة باكو السوفييتية، والتي جرى اختيارها لعقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق لأنها مدينة مفتوحة على الشرق وتتعايش فيها عدة قوميات وأديان كانت تتعرض للاستغلال الإمبريالي لأن باكو كانت غنية بالنفط وتعرضت للنهب على يد الشركات الأجنبية. كما كانت المدينة رمزاً للنضال ضد القيصرية والبرجوازية، ورمزاً لنضال الطبقة العاملة.

لبى الدعوة 1891 مندوباً بينهم 1273 شيوعياً ملتزماً و266 مستقلاً و55 امرأة موزعين بالدرجة الأولى بين الشعوب الإسلامية داخل روسيا السوفييتية وعلى أطرافها. فبين الأتراك 235 مندوباً، والإيرانيين 192 مندوباً والأرمن 157. بالإضافة إلى الجورجيين والأكراد والصينيين والهنود والعرب والأنغوشيون والكاباردينيون والشيشان والآفاريين والكوريين والأوسيتيين والكلميك والقرغيز والطاجيك والبشكير والأوزبك والجورجيين والليتوانيين والروس والأوكرانيين والبولونيين والهنغار وغيرهم من الشعوب المحيطة. كما حضر المؤتمر ممثلو الأحزاب الشيوعية في الغرب. وعلى الرغم من قلة الحضور بين العرب، فقد حضر ثلاثة مندوبين قيل إن الأمير شكيب أرسلان كان أحدهم.

طالب المؤتمر بتحقيق التحالف الأخوي بين بروليتاريا الغرب الثورية وفلاحي وشعوب الشرق المقهورة ضد نظام الاستغلال والقهر العالمي. وكان ذلك الهدف الرئيسي للمؤتمر.

وخلال الكلمات التي ألقيت في المؤتمر، حذر الصحفي الأمريكي الشهير جون ريد صاحب كتاب «عشرة أيام هزت العالم» من الاستعمار الأمريكي الذي يستعد للحلول محل الاستعمار البريطاني. وكان ذلك تحليلاً متقدماً جداً في ذلك الزمن.

وجاء في الدعوة التي وجهتها الأممية الشيوعية إلى ممثلي شعوب الشرق لحضور المؤتمر، والمنشورة في صحيفة البرافدا، صحيفة حزب البلاشفة، بتاريخ 3 أيلول 1920:

يا فلاحي سورية والجزيرة العربية أن الإنكليز والفرنسيين قد وعدوكم بالاستقلال ولكن ها هي جيوشهم تحتل أراضيكم فارضة قوانينها. وها إنكم بعد أن تحررتم من السلطان العثماني وحكومته صرتم عبيداً لحكومات باريس ولندن، والفارق الوحيد بينها وبين السلطان هو أنها سوف تشدد قبضتها عليكم وتنهبكم بفاعلية أكبر.

يا فلاحي سورية والجزيرة العربية إن الإنكليز والفرنسيين قد وعدوكم بالاستقلال ولكن ها هي جيوشهم تحتل أراضيكم فارضة قوانينها

وفي هذا السياق، جاء في الدعوة حول نضال شعوب الشرق ضد الاستعمار والرأسمالية: لقد عجزوا عن إخضاع سورية. كما وجهت دعوات بالاسم إلى مختلف شعوب الشرق لإشعال النضال ضد الاستعمار والإمبريالية: فليعلن مؤتمرنا إلى أعدائكم في أوروبا وأمريكا أن زمن العبودية قد أنقضى وأنكم عقدتم العزم على الثورة وإنكم لمنتصرون.

عقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق في مدينة باكو السوفييتية في قلعة النضال العمالي بين الأول والثامن من أيلول عام 1921. وعلقت في المؤتمر شعارات بلشفية وطبقية بمختلف اللغات. وكتب باللغة العربية الشعار التالي: يا صعاليك جميع العالم اتحدوا «يقصد يا عمال العالم اتحدوا».

جاء في البيان الذي أصدره المؤتمر إلى شعوب الشرق:

يا شعوب الشرق، ماذا قدمت إنكلترا للجزيرة العربية والعراق؟ أعلنت أن ثلاث دول إسلامية مستقلة قد تحولت إلى مستعمرات تابعة لها. وطردت أصحاب الأرض من العرب من أراضيهم حرمتهم من أخصب وديان نهري دجلة والفرات ومن أفضل المراعي الحيوية لمعيشتهم. وسلبت أثمن الموارد النفطية في الموصل والبصرة.

فضح المؤتمر مؤامرات الاستعمار البريطاني في فلسطين، وجاء في البيان كيف طرد الإنكليز السكان العرب من قراهم ومنحوها للمستوطنين اليهود خدمة للصهيونية.

كما طالب المؤتمر شعوب سورية والعراق وفلسطين ومصر والهند والصين وكاشغر وداغستان وآذربيجان وأفغانستان وبلوشستان وإيران واليابان وكوريا وجورجيا وتركيا والهند الصينية والقفقاس الشمالية وبخارى وتركستان إلى النضال بوحدة حديدية ضد الاستعمار وقراصنة الإمبريالية في كل الشرق الإسلامي. وجاء في نهاية البيان:

إن المؤتمر الأول لشعوب الشرق يخاطبكم. عاشت وحدة فلاحي وعمال الشرق والغرب. وحدة جميع المضطهدين والمستغلين. عاشت قيادتها المناضلة الأممية الشيوعية. ليستعر نار نضال شعوب الشرق وكادحي العالم أجمع ضد الاستعمار.

لقد عقد هذا المؤتمر في فترة هب فيه الشرق للنضال ضد الاستعمار، ففي العراق اشتعلت ثورة العشرين، وكانت ثورة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية على اتصال مع الحكومة السوفييتية. وفي سورية، معركة ميسلون والعشرات من الثورات الأخرى، وكان الزعيم إبراهيم هنانو يتصل عبر المراسلات مع لينين، والشيخ صالح العلي يتصل عبر المراسلات مع المهاتما غاندي في الهند لتشديد النضال. وفي مصر اشتعلت ثورة 1919. وفي المغرب ثورة عبد الكريم الخطابي. واشتد النضال في الهند والصين. لقد كان الشرق يلتهب ضد الاستعمار من أجل تحرره. ولعبت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى دوراً كبيراً في دفع هذا النضال إلى الأمام.